الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

LMD

الموضوع

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2022)

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

شعبة: العلوم الاقتصادية *تخصص: اقتصاد دولي*

من اعداد الطالبتين:

- سلطـــان وفـــاء
- سلاطنية وسيلة

تحت اشراف الأستاذة الدكتور

د/ بوعبدالله علي

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
أ.د/ دردوري لحسن	أستاذ	رئيسا
أ.د/ بوعبد الله علي	أستاذ	مشرفا
د/ دهينة مجدولين	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والعرفان

أولاً قبل كل شيء أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني ويسر لي إنها دراستي وخاتمتها إنجازي لسنة المذكرة.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذ المشرف بوعبد الله على الذي قام توجيهي وإعطائي النصائح.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة سلطان مونية والأستاذة زرارقة نور الهدى على اللّتان ساعدتاني كذلك في دراستي للموضوع وكل تقديري وودي إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللّجنة الذي شرفوني بتكريس جزء من وقتهم لدراسة هذا البحث بإمعان ومناقشته.

وأشكر كل من قدم لي يهذ المساعدة من قريب أو بعيد.

الإهـــــداء

ربي لك ألف حمد وألف شكر على عظيم فضلك وكثير عطائك فسبحانك لم تبخل علي بأي شيء سألتك فيه، حمدا لله على نعمتك هذه

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

هادي الأمة منير الظلمة، والذي يشفع لنا بإذن الله يوم القيامة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي نسأل الله أن يجمعنا به يوم الآخرة.

إلى الذي قال فيهم الله عز وجل ﴿*وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا*﴾ سورة الإسراء آية– 24.

لوالدي الكريمين على كل ما قدماه لي من عوّن وسند.

إلى من تحملوا معي مشاق هذا الطريق ولم يحسسونني بتقصيري معهم في سبيل بلوغ مرادي: زوي العزيز وقرة عيني وفلذة كبدي نورهان، أمينة، حنين، محمد.

إلى من ترعرعت ونما غصني بينهم "إخوتي وأخوتي" إلى كل الأقارب والأصدقاء من قريب أو بعيد، إلى من أنار لي الطريق في تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة.

سلطـــان وفـــاء

الإهـــــداء

بعد الصلاة على خير الآنام محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم،

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بتوفيق من الله عز وجل

إلى روحي أبي وأمي الطاهرة اللذان كانا سندا وعونا لي في مشوار حياتي

اللهم ارحمهم واغفر لهم وأدخلهم فسيح جناتك.

إلى إخواتي وأولادهم وحفظهم الله ونجحهم في دراستهم

إلى زوجي وأولادي الأعزاء

و إلى كل الأصدقاء الذين رافقوني في مشواري الدراسي

و الذين ساعدوني في إنجاز هذه الدراسة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خـــلال الفتـــرة (1990-2022) وذلك لتحديد آثار كل من التغيرات الطارئة على الصادرات في إرتفاع أو انخفـــاض معدّل النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير في الجزائر، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف وتحليل المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تـــم الاســـتعانة بـــأدوات التحليل الاحصائي والقياس الاقتصادي وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) والذي يتضمن النمو الاقتصادي معبرًا عنه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، والصادرات كمتغير مستقل، ومتغيرات أخرى ضابطة هي كالتالي، معدل التضخم بالنسبة المئوية والمعروض النقدي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنيـــة طرديـــة طويلـــة الأجـــل بـــين الصـــادرات والمعروض النقدي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة اخرى، ومنه فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد أن للصادرات تأثير فعال على النموّ الاقتصادي، لذلك وجب على السلطات الجزائرية اســـتحداث منـــاهج حقيقية مع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لترقية صـــادراتها والـــتخلص مـــن التبعيـــة البترولية للنهوض بالاقتصاد الجزائري نحو الأفضل.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: صادرات؛ معدل التضخم؛ معروض النقدي؛ نمو اقتصادي.

Abstract :

This study aims to measure the impact of exports on economic growth in Algeria during the period (1990-2022) in order to determine the effects of each of the changes occurring in exports on the increase or decrease in the rate of economic growth in the long and short terms in Algeria. The descriptive approach and the analytical approach were relied upon. To describe and analyze the variables related to the subject of the study, statistical analysis and economic measurement tools were also used through the autoregressive distributed lag period (ARDL) model, which includes economic growth expressed as per capita GDP as a dependent variable, exports as an independent variable, and other control variables that are As follows, the inflation rate in percentage and the money supply.

This study concluded that there is a long-term positive equilibrium relationship between exports and money supply on the one hand and economic growth on the other hand. Hence, the results of this study confirm that exports have an effective impact on economic growth. Therefore, the Algerian authorities must develop real approaches with optimal exploitation of available economic resources. To upgrade its exports and get rid of petroleum dependency to advance the Algerian economy for the better.

Keywords: exports, inflation rate, money supply, economic growth

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتـــويـــــات

العنـــاويـــــن	الصفحة
الإهـــداء	
الشكر والعرفان	
الملخـــــص	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة	**أ-ب-ج-د**
الفصل الأول: **الإطار النظري للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي**	**06-28**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عملية الصادرات	07
المطلب الأول: تعريف الصادرات و دوافعها	07
الفرع الأول: تعريف الصادرات	07
الفرع الثاني: دوافـــع الصـــــــادرات	08
المطلب الثاني: أهمية الصادرات ومعوقاتها	08
الفرع الأول: أهمية الصادرات	08
الفرع الثاني: معوقات ومشاكل الصادرات	10
المطلب الثالث: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية	11
المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي و أهم مؤشراته	13
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	13
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	13
الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	14
الفرع الأول: المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي	14

الفرع الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي	16
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي	18
المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	20
المطلب الأول: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر الكلاسيكي والتجاري	20
الفرع الأول : حسب الفكر الكلاسيكي	20
الفرع الثاني: دور الصادرات عند الفكر الاقتصادي التجاري	22
المطلب الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي و الحديث	23
الفرع الأول: دور الصادرات في أحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي:	23
الفرع الثاني: دور الصادرات في الفكر النظري الحديث الاقتصادي	24
المطلب الثالث: دور الصادرات في ظل نماذج النمو الاقتصادي	24
الفرع الأول: نموذج كند لبرجر	25
الفرع الثاني: نموذج بركمان	25
الفرع الثالث: نموذج تيلر	26
الفرع الرابع: نموذج balassa	26
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: **تحليل وقياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري (1990-2022)**	65-30
المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الجزائري (1990-2022)	31
المطلب الأول: مراحل تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر	31
الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1991)	31
الفرع الثاني: مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية (1991-1994)	31

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام (الكلي) ما بعد 1994	32
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية في الجزائر	33
الفرع الأول: التعريفة الجمركية	33
الفرع الثاني: الإغراق في الجزائر	34
الفرع الثالث: السياسة الاستيرادية والتصديرية	35
الفرع الرابع: الاتفاقيات والمعاهدات في إطار تحرير التجارة الخارجية	37
المطلب الثالث: تحديات التجارة الخارجية للجزائر	38
الفرع الأول: تحرير التجارة العالمية	38
الفرع الثاني: العولمة والتكتلات الاقتصادية	38
الفرع الثالث: الشراكة الأورومتوسطية	39
الفرع الرابع: تحديات مرتبطة بالاقتصاد الوطني	39
المبحث الثاني: تطور الصادرات والنمو الاقتصادي (1990-2022)	40
المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات (1990-2022)	40
الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر	40
الفرع الثاني: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	41
الفرع الثالث: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري	44
المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي (1990-2022)	45
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	47
المطلب الثالث: محركات النمو الاقتصادي في الجزائر	48
الفرع الأول: دور الزراعة في النمو الاقتصادي	48
الفرع الثاني: دور القطاع السياحي	49
الفرع الثالث: دور القطاع الصناعي	49

المبحث الثالث: قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري (1990-2022)	51
المطلب الأول: الإطار النظري لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعَ (ARDL)	51
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات ومصادر بيانات الدراسة	52
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	52
الفرع الثاني: مصادر بيانات الدراسة	53
المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج	53
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:	53
الفـــرع الثـــــانـــي: تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج:	55
الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهج الحدود (Bound-Test)	55
الفرع الرابع: تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ:	56
الفرع الخامس: اختبار صلاحية النموذج	59
خـــلاصة الفصـــــل الثـــانـــــي	63
الخـــاتمـــة	65
قائمة المراجع	70

فهـــرس الجـــــداول

الرقم	العناوين	الصفحة
01	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012)	42
02	بنية التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2000-2012)	44
03	اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية	54
04	نتائج اختبار الحدود (Bound-Test) لعلاقة التكامل المشترك	56
05	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	57
06	تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ	58
07	يوضح اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	59
08	يوضح اختبار اختلاف التباين	60

فهـــرس الأشكـــــال

الرقم	العناوين	الصفحة
01	يوضح خلال تطور الصادرات خلال الفترة (1990-2022)	40
02	منحنى يوضح تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2022)	46
03	يوضح القيمة المضافة لكل من محركات النمو السابقة على الناتج المحلي الإجمالي	50
04	المتغيرات المستخدمة في النموذج	53
05	يوضح اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	55
06	يوضح اختبار توزيع البواقي	61
07	يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر	62

المقـــدمـــة

يلقى موضوع النمو الاقتصادي اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والبـاحثين علـى اخـتلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون اليها من اجل رفع المستوى المعيشـي للمجتمـع ويتم ذلك عن طريق تطور قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي ممـا سيؤدي الى رفع الدخل الوطني الإجمالي و بالتالي رفع الدخل الفردي.

وكذلك تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم لأنه مهما كانت كفايـة هذه الأخيرة من مواردها لا تجعلها تستغني عن العالم الخارجي. فكل دولة بحاجة الـى منتجـات دول أخرى الشيء الذي جعل من التجارة الخارجية محورا أساسيا للتبادل الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

يأخذ جانب الصادرات من التجارة الخارجية حيزا مهما في الاقتصاد الوطني لأي بلد فهي تعتبـر المورد الرئيسي كي لا نقول يكاد يكون الوحيد للعملات الأجنبية وكذلك تلعب دورا جوهريا في تطـور معدلات النمو الاقتصادي.

1. إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية

واستنادا للأدبيات النظرية والدراسات السابقة يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والتـي سنحاول الإجابة عليها وفق نموذج قياسي على النحو التالي:

ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الجزئية التالية:

- ✓ ما طبيعة الأثر الذي تمارسه الصادرات النمو الاقتصادي بالجزائر في الأمدين الطويل والقصير؟
- ✓ هل تعتبر الصادرات المؤثر والمحدد الرئيسي للنمو الاقتصـادي فـي الجزائـر خـلال فتـرة الدراسة؟
- ✓ كيف يكون أثر المعروض النقدي والتضخم على الصادرات بالجزائر على المستويين الطويـل والقصير؟

2. فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية للبحث وجملة التساؤلات الفرعية؛ يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ هناك تأثير سلبي للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

- ✓ تعتبر الصادرات المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة
- ✓ يكون أثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي بالجزائر كبير وذو معنوية إيجابية في الأجل الطويل والقصير
- ✓ هناك تأثير سلبي وذو معنوية لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي بالجزائر في الأمدين الطويل والقصير؛

3. اهمية الدراسة:

للدراسة أهمية كبيرة نلتمسها في الدور الفعال الذي تقوم به الصادرات لدفع عجلة النمو الاقتصادي نحوى الأفضل. فأي تقدم في مجال الصادرات يعتبر حافزا للشركات لزيادة كمية منتجاتها وتطويرها بغرض تسويقها. فالنمو الاقتصادي يتأثر تأثرا كبيرا بالصادرات وهذا الامر تستطيع من خلاله الحكومات معرفة طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى حثها على التركيز عليه لتحقيق رقي و ازدهار في اقتصادها.

4. اهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على الأدبيات الخاصة بالصادرات والنمو الاقتصادي من خلال الإطار النظري والمفاهيمي ؛
- ✓ الاهتمام بإبراز الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي تعكس اتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي
- ✓ ابراز أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذلك محاولة تحليل و قياس العلاقة المتواجدة بينهما.
- ✓ محاولة معرفة مدى تطابق الجانب النظري للدراسة مع الواقع التطبيقي، ومقارنة النتائج المتوصل إليها مع الأدبيات النظرية والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة؛

5. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وسعيا لتحقيق أهدافه، تم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي لبلورة الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال مراجعة المادة العلمية المستقاة من مختلف المراجع المعتمدة والتي لها صلة بموضوع البحث، وتم الاستعانة بالقياس

لاختبـــار العلاقـــة بـيـــن الصادرات والنمو الاقتصادي بالجزائر في إطار منهجيـة الانحـدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع "ARDL"، وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10.

6. حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** يمتد من 1990 الى غاية 2022 .
- **الحدود المكانية:** تركز هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

7. **الدراسات السابقة:** يوجد عدد من الإسهامات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. نحاول التركيز على عدد منها على النحو التالي:

1- (فيروز شريط، رمزي طبابيبة، 2022، الصفحات 127-144).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي فـي الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2020 وذلك من خلال التعرض الى مختلف الادبيـات نضـريا مـن مفاهيم و نظريات، أيضا إيجاد العلاقة في الدراسات السابقة باستخدام المنهج الوصفي، بالإضافة الـى المنهج التجريبي في قياس هذه العلاقة باستعمال منهجية الانحدار الذاتي (VAR).

توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة طردية ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقـات والنمـو الاقتصادي راجع الى التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري بشكل كبير، مع غياب علاقات السـببية بـين المتغيرات محل الدراسة و لهذا وجب زيادة وتنويع مصادر الدخل.

2- (عبد الحفيظ يحياوي، 2022، الصفحات 298-314)

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة استراتيجية الترقية الصادرات في الجزائـر ولإبـراز الوضـع الحالي لها، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية لتطـور التركيـب السـلعي والتوزيـع الجغرافـي للصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)، بالإضافة إلى محاولة إيجاد السبل الكفيلة لترقيـة وتنويع الصادرات غير النفطية والنهوض بقطاع التصدير في الجزائر لبلوغ أهداف التنمية.

وخلصت إلى أنه وبالرغم من السياسات والإجراءات المتبعة لترقية اقتصاد تعـددي قـائم علـى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الأهداف المطلوبة من حيـث فك الارتباط مع الهيمنة التي يفرضها قطاع النفط.

8- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تمت الاستفادة من مجمل الدراسات السابقة في طرح وبناء إشكالية الدراسة والتـــأطير النظـــري والقياسي لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه الدراسة تتميز بما يلي:

- ✓ تبيان مختلف الأساليب المنتهجة في الاقتصاد الجزائري للنهوض بالصـــادرات وصـــولاً إلـــى الزيادة في النمو الاقتصادي.
- ✓ تسعى لاختبار أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفتـــرة (1990-2022) من خلال تحديد طبيعة العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
- ✓ كما اختلفت دراستنا عن أغلب الدراسات السابقة عن النموذج المستخدم. فهذه الدراســـة قامـــت بقياس الصادرات والنمو الاقتصادي بالإعتماد على نموذج (ARDL).
- ✓ كما اختلفت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة فيما يخص المتغيرات المســـتخدمة التـــي تعبر على عوامل تؤثر على النمو الاقتصادي، وقد تمت ملاحظة وجود متغيرات أكثر تـــأثيرًا على نمو الاقتصادي من أخرى وذلك على المدى القصير والبعيد على حد سواء.

9- خطة وهيكل الدراسة:

موضوع الدراسة إرتأينا تقسيمه إلى فصلين رئيسيين – الفصل نظري وفصل تطبيقي- بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة حيث:

يستعرض الأول منه، العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي: مدخل نظري مفاهيمي، وذلك من خلال تقديم أولي لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات ثم الحديث عن محددات النمو الاقتصادي وأهم مؤشراته، وختام الفصل نتطرق وبصفة عامة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

في حين يستعرض الفصل الثاني: المداخل الرئيسية لتحليل صادرات ونمو الاقتصادي: التحليل الفني وتحليل القياسي، وفي هذا الإطار ستكون بداية عرض هذا الفصل من الدراسة بتقديم نظرة على الاقتصاد الجزائري (1990-2022) ثم التوضيح لتطور كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2022) وليتم التطرق وبشكل أساسي إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري واستخلاص النتائج منه.

الفصل الأول:

الإطار النظري للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر الصادرات احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات العالم الخـــارجي فهي تضمن تدفق للسلع والخدمات من والى البلد كما أنها تعمل على خلــق روابــط علـــى مســـتوى الاقتصاد الكلي وتعد الصادرات بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد المحلي من درجة تقدمه ونموه لذلك نجد أن البلدان المتقدمة تتميز بهيكل متوازن عكس البلدان النامية وتعتبر الصـــادرات وسيلة من وسائل تحقيق التنمية على مستوى الوطن وتوجه العلاقات الاقتصادية نحو رفع في مســـتوى المعيشة فالصادرات تؤدي دورا حيويا في التنمية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهـــة و توفير الموارد الضرورية من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل كان اهتمامنا على الوصف والتحليل النظري للصادرات وآثرهـــا علـــى النمـــو الاقتصادي وقسمناه إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات**
- ✓ **المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي واهم مؤشراته**
- ✓ **المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول عملية الصادرات

في هذا العالم المتسم بالتحولات والإبداعات والنشاط والاتصال وسرعة التكنولوجيا أصبحت الصادرات حاجة ضرورة ونقطة مهمة لعديد من الشركات وشرطا أساسيا لنجاحها وخروجها من ضيق السوق المحلية والذهاب بالمنافسة وتصريف فوائض الإنتاج لدخولها في الأسواق الخارجية وتصبح ذات قوة في الإنتاج والأرباح كذلك.

لكن من جهة أخرى عليها التهيؤ لمواجهة المخاطر والتغيرات التي تمثل فرصًا للشركات المنافسة.

المطلب الأول: تعريف الصادرات و دوافعها

سنقوم في هذا المطلب بتعريف ليتوضح أكثر مفهوم الصادرات و ما الدوافع التي تلحنا للقيام به.

الفرع الأول: تعريف الصادرات

تعريف الصادرات على أنه بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة. **(رضوان محمود العمر، 2007، صفحة 133)**

-وعرفت أيضا أنها عملية اقتصادية تعطي الفرصة للشركات لنشاط في الأسواق الخارجية بعد أن كانت تعمل في الأسواق المحلية إذ من غير الممكن أو من غير السهل أن تقوم الشركة بالعمل بالسوق الخارجية قبل العمل بالسوق المحلي **(Patrick Joffer، 1986، صفحة 87)**

- يمكن تعريف الصادرات على مستويات:

1- *على مستوى المؤسسة*: هو عملية تحويل وتوزيع ما هو فوق احتياجاتها أو الزائد الاقتصادي الذي أنتجته المؤسسة وتقوم بتحويله أو تفريغه إلى أعوان الخارجية.

2- *على المستوى الوطني*: هو عملية تحويل أو تصريف الزائد الاقتصادي الذي أدركته الدولة إلى دولة أخرى تعاني من شح في الإنتاج المراد استلامه من الدولة المصدرة وهو عملية عبور للسلع والخدمات من حدود الدولة إلى دولة أخرى.

3- *على المستوى الدولي*: الصادرات هو وسيلة أو أداة تحققها الدولة من أجل توفير الاستقرار الاقتصادي في أي دولة وهو موجه لاستعمال المنافسة والدخول للأسواق الخارجية والمحادثة العصرية مع الدول ومنها التحقيق الازدهار في العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الدول.

فالصادرات كتعريف شامل هي قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية و معلوماتية وسياحية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف من أرباح و قيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات وتكنولوجيات جديدة وغيرها.

الفرع الثاني: دوافع الصادرات

- استغلال الفروق بين حياة المنتجات في أسواق الصادرات.
- الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية.
- الحاجة إلى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين.
- فتح فروع للمنتجين المصدرين في أسواق العالم.
- الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي في الدول العالم.
- سياسة العلاقات المتبادلة (فتح فرص تصدير في أسواق).
- متابعة العملاء والمستهلكين في الأسواق الصادرات **(توادر ميشيل، 2006، صفحة 310)**

المطلب الثاني: أهمية الصادرات ومعوقاتها

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لنشاط الصادرات باعتباره أهم مقومات النمو، ومن محدداته الرئيسية وفيمايلي نستعرض إلى أهمية ومعوقات ومشاكل التي يتلقاها.

الفرع الأول: أهمية الصادرات

- تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدات نمو مطردة.

- خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع الصادرات المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه الصادراتي بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة

- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات من الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورًا رئيسيا ومباشرًا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية الصادرات وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية الصادرات فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، كما يسمح أيضا توافر رأسمال، بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحلين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة الصادرات الخدمية السلعية.

- تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود ايجابي على جذب الاستثمار المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة للعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على الصادرات في البلد. **(ناصر الدين قريبي، 2014، صفحة 81، 82)**

- لقد أثبت العديد من الدراسات التجريبية أنه يجب تبني استراتيجية تحفيز الصادرات لتنمية والنمو الاقتصادي في نحو أسرع خاصة بالنسبة للدول النامية **(قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، 2002، صفحة 218)**

- الصادرات يدعم القوة التفاوضية للبد في الأسواق الخارجية ويعطي للعملة الوطنية فرصة المنافسة مقابل غيرها من عملات. **(سعيد فيصل، 2016، صفحة 23)**

الفرع الثاني: معوقات ومشاكل الصادرات

1-المشاكل على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح و الأفراد.
- تطبيق العشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف .
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات و الإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق .
- غياب التحفيز المادي و المعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي .
- الهياكل التنظيمية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها التطور التكنولوجي و الإعلام و الاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة و بدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة .

2-المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسب الربح وتقليل المخاطر الناجمة عن التصدير.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع و الابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة .
- عدم توافق المنتجات الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة و النظافة ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية و لا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور

قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

المطلب الثالث: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية

تلعب الصادرات دورًا هامًا في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة لدول النامية وهذا لعجز الموارد المحلية لتمويل التنمية ويمكن تلخيص هذه الأهمية:

1. توسيع القاعدة الاقتصادية:

من المعروف أن ضيق السوق المحلي نظرًا لضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد المجتمع هو أحد أسباب التخلف وضيق النشاط الاقتصادي ولذلك تعمل الدولة على توسيع السوق المحلي لمختلف الوسائل من إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب وغيرها، ومن ناحية أخرى فإن الأسواق العالمية تمثل محالا لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي وبالتالي تعتبر هذه الأسواق العالمية عاملا أساسيا في توسيع القاعدة الاقتصادية في المجتمع فبالإضافة إلى جلب المزيد من العملات الأجنبية تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي وينتج عن هذا زيادة في الدخل الوطني وزيادة في فرص العمالة.

2. توفير رؤوس الأموال:

تساهم التجارة الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية من معدات وآلات...إلخ وكذا المنتجات نصف مصنعة التي تستعمل في اقامة هذه المشروعات والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، كما تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلا الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول، والذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.

3. تخفيف أثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني:

يلاحظ ان كلا من الدول النامية تقوم بتصدير عدد محدود جدا من السلع التي ترتكز غالبا في الخدمات والمنتجات الزراعية، وتعتد الدول النامية اعتمدًا كبيرًا في صادراتها على مواد خام كالبترول أو المنتجات الزراعية، وما يلاحظ أن الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات عمومًا هو طلب

يتميز بتقلبه مقارنة بالطلب عل المنتجات الصناعية، ونتيجة لهذه العوامل فإن الدول المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية والخامات كانت ولا تزال تعاني من تقلب كبير نسبيا في حصيلتها من العملات الأجنبية مما ينعكس سلبًا على الاستقرار الاقتصادي.

وقد كانت تقلبات التجارة الخارجية في مجال الخامات والمنتجات الزراعية مسار اهتمام ودراسة الاقتصاديين والدول المنتجة والهيئات الدولية، ووضعت اقتراحات كثيرة تهدف إلى الحد من هذه التقلبات منها إنشاء صناديق موازنة الأسعار أو إبرام اتفاقيات دولية لتحكم في السوق...إلخ، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الحل الفعال لهذه المشكلة يكمن في مدى قدرة الدول المصدرة لهذه المنتجات على تنويع صادراتها وتقليل حدة الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذا النوع من المنتجات إن تنمية الصادرات من الوجهة النوعية تعد أحد الأبعاد الأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي برنامج ناجح لتطوير الصادرات.

4. تدعيم قوة مساومة الدول في مجال الدولي :

بدراسة شروط التجارة وتطويرها بالنسبة للدول المصدرة لخامات والمنتجات الزراعية على مدى العقود الماضية يتبين بوضوح أن هذه الشروط تتجه تدريجيا بحيث أصبحت ضد الدول النامية وفي صالح الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات المصنوعة أساسا ويعزى هذا الاتجاه إلى أسباب متعددة:

- زيادة الطلب على منتجات مصنعة بمعدل أكبر من منتجات الخام والزراعية.
- ضعف مرونة العرض من المنتجات الخام بالمقارنة بعرض المنتجات المصنعة.
- التطور التكنولوجي الذي تمكنت الدول المتقدمة بفضله من أن تنتج محليا سلعا صناعية تحل محل الخامات الطبيعية والمنتجات الزراعية، فعلى سبيل المثال هناك سلع متعددة فنها المطاط الصناعي والألياف الصناعية وغيرها.
- وقد بدأت الدول النامية في اتخاذ عدد من الإجراءات لمعالجة هذا الموقف منها محاولة تنظيم المعروض من السلع الزراعية والمواد الخام بغرض ايقاف أسعارها. **(سليمان دحو، 2015، صفحة 26، 27، 28)**

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي و أهم مؤشراته

لن نبالغ إذا قلنا بأن النمو الاقتصادي ربما هو أهم موضوع في علم الاقتصاد، لأنه أساس الرفاهية والحياة الكريمة ومصير الملايين من البشر. إذن بمجرد أن نسلم بأهمية النمو الاقتصادي تظهر أسئلة ذات صلة بالموضوع ومن أهمها: ما هو تعريف النمو الاقتصادي وما هي خصائصه وكذا محدداته وطرق قياسه وهذا ما سوف نتطرق اليه في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لأخذ فكرة على النمو الاقتصادي ارتأينا أن نتطرق إلى نقطتين هما:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نأخذ منها ما يلي:

1. النمو الاقتصادي عبارة على حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو الاجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد. (**يوسف بومدين، شتوان صونية، صفحة 83)**

2. ويعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا يعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، إذ أن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما. **(محمد أحمد بدر الدين، 2017، صفحة 11)**

3. وعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه زيادة الإنتاج، أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح. **(إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسي عريات، 1999، صفحة 373)**

4. يعني كذلك تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) والتي تقيس مستوى المعيشة. **(أمين حواس- فاطمة الزهراء زرواط، 2023، صفحة 142).**

إذن مما سبق توصلنا الى ان:

النمو الاقتصادي عبارة عن زيادة في الناتج الاجمالي المحلي مرفوقاً بالزيادة في الدخل الحقيقي للفرد في فترة زمنية معينة، أي أن معدّل النمو الاقتصادي متقدم بنسبة أعلى من معدل النمو السكاني. إذن هو قياس لتطور مستوى المعيشة للفرد من خلال فترة معينة.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي خصائص عديدة من خلالها يظهر تميزه ، ولذلك يجب الاهتمام به عن طريق تطوير هذه الخصائص، وفيما يلي نذكر اهمها: **(كبداني سيدي أحمد، 2012/2013، صفحة 18)**

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرًا وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي الى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يعلب النمو الاقتصادي دورًا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الفرع الأول: المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي

1. **الموارد الطبيعية:**

تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي كتوفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية كافٍ، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية هو سبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي

نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد وحققت معدلات نمو جيدة. **(بدر شعدة سعيد حمدان، 2012، صفحة 14)**

2. الموارد البشرية:

تحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وبالتالي فهي تلعب دورًا مهمًا جدًا في عملية التنمية. **(مدحت محمد القريشي، 2007، صفحة 137)**

كما تمثل مجموعة المهارات والقدرات والإمكانيات، التي يمتلكها الأفراد في مجتمع ما، في وقت ما، إن من أهم خصائصه هو القدرة على النمو والتطور (من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والذهنية، أو الاستثمار في الأول غير الملموسة). **(إيمان محمد إبراهيم علي، 2021)**

3. تراكم رأس المال:

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء مادية أو بشرية، وهو نتاج تخصيص جزء من الدخل الحالي كإدخار ليتم استثماره لزيادة الناتج المستقبلي، ويعتبر الإدخار أساسا لتراكم رأس المال إذ ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى إدخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك فإن كلفة النمو هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال، أما من حيث طبيعة تكوين تراكم رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الإنتاجية **(الوليد قسوم ميساوي، منير بن حاح، 2021، صفحة 98)**

4. التكنولوجيا:

إن لعامل التكنولوجيا دور في العملية التنموية لكل من دول المتقدمة والدول المختلفة على حدٍّ سواء، لكن بنسب متفاوتة فنرى أنه:

– بالنسبة للدول المتخلفة: يكون معدل النمو أسرع مقارنة بالدول المتقدمة لأنه يمكن إدخال الأساليب فنية الأعلى تطورًا في عملية الإنتاج والتوزيع لتسهم بذلك في عملية النموّ اسهامًا فعالاً،

وبذلك تكون الدول المتخلفة الفقيرة ليست بحاجة لانفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي إذ يمكنها استعمال ما تم ابتكاره سابقا من أساليب فنية متطوّرة من طرف الدول الأكثر تطورًا وتقدمًا.

– أما بالنسبة للدول المتقدمة: فلا يمكنها أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب حديث إلا إذا كان قد تم اختباره وتطويره والتأكد من فعاليته في النشاط العلمي، اضفائه لتحديث وتقدم في الإنتاج، وهذا ما يترتب عليه إنفاق مبالغ طائلة، كذلك تتطلب عملية التطور التكنولوجي مراكز ومعاهد للبحث العلمي مع توفر الباحثين والخبراء وذوي الكفاءة المهنية لبلوغ القدرة الإبداعية في عملية التطوّر والتقدم.

إذن بالنسبة لعامل التكنولوجيا قد يكون حافزًا في عملية النمو عند بعض الدول كما قد يكون عائقًا له في دول أخرى. **(أسامة بن محمد، 2000، صفحة 50)**

الفرع الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

1. النمو السكاني:

لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلاّ في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بمدى تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي، ويحلل الاقتصاديون هذه العلاقة فالبعض منهم يرى بأنه مشكلة كبيرة تعيق عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة بالنظر إلى وضع الدول النامية، حيث نجد معدلات نمو كبيرة للنمو السكاني، ويرى البعض الآخر أن النمو السكاني ليس دائما ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي على اعتبار أنه المكون الأول لأهم عناصر الإنتاج وهو العمل، وإنما يبقى النمو السكاني الإيجابي في حدود المعدل الأمثل المقيد بمجموعة من المؤثرات منها؛ أن يكون معدل الزيادة السكانية أقل من معدل الزيادة في الإنتاج، أي هناك الزيادة مستمر لنصيب الفرد من الإنتاج في ظل هذا المعدل، معدل بطالة مقبول ومبرر، غياب تناقص الغلة. **(ميلود وعيل، ديسمبر 2011، صفحة 191)**

2. التضـــخـــم:

يعرف على أنه ارتفاع في ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنيـــة، ويكـــون هـــذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي إلى التأثير في ميزانية الأفـــراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

ولقد اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الاقتصـــاديين أن التضخم يؤثر على حافز الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقيـــة، ويـــرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفتـــرة يعمـــل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالـــة. **(بودخـــدخ كـــريم، 2010، صفحة 258)**

3. البطـــالـــــة:

البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملاً أو أمثل، ومن ثـــم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفـــراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه. **(رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايـــب نصـــر الـــدين، 2018، صفحة 144)**

وعلى ذلك فإن وجود مشكلة البطالة في مجتمع نامي يعاني آصلاً من ندرة الموارد الاقتصـــادية فهذا يعني زيادة الوضع سوءا وانخفاض مستوى الناتج القومي ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مســـتوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع والذي يعبر عن انخفاض النمو الاقتصادي. **(بـــوزرار صـــفية، كســـيرة سمير، 2014، صفحة 50)**

4. الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية، ويمكن القول إن أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاســـتثمارات الأجنبية المباشرة مسألة ما زالت محل جدل كبير، إلاّ أن هناك رؤية عامة تتبنى الأثر الإيجـــابي لهـــا، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشـــغيل

وعلى تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية والرأسمال البشري وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وعلى ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة...إلخ، وكل هذه الآثار كفيلة بتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي. **(ميلود وعيل، مرجع سابق، صفحة 192)**

5. الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري من أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أن الانفتاح التجاري الكبير يحفز النمو عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية، كما أن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة تنافسية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات النمو.

يؤدي الانفتاح التجاري إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع الطاقات الإنتاجية والاستهلاكية، كما أنه يمكن البلدان الفقيرة من الحصول على الموارد النادرة وتفتح الأسواق العالمية لتسويق المنتجات التي بدونها يصعب على هذه البلدان تحقيق النمو لاقتصاداتها، يؤدي الى تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الأسعار المحلية والعالمية، وزيادة الدخول الحقيقية لجميع البلدان. **(مباركي عبد الإله، مختار فيصل، 2020، صفحة 95،96)**

وفي الأخير يمكن القول ان للنمو الاقتصاد العديد من المحددات تطرقنا إلى أهمها، فالبعض منها كانت لها تأثر إيجابي عليه والبعض الآخر لها تأثير مزدوج حسب تصنيف الدولة ضمن الدول المتقدمة، النامية أو المتخلفة.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي

أخذنا مؤشرين أساسيين هما:

1. النتائج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات الكلية المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد، وفقًا لأهداف الدراسة يتم اعتماد الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي. **(زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، 2018، صفحة 132)**

ولدينا الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (النقدي) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

أ. الناتج المحلي الاجمالي الاسمي: (GDP)

هو القيمة الاجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة.

وينحصر الناتج المحلي على عملية الإنتاج التي تتم عبر المقيمين داخل الدولة سواء كانوا سكانها أم مقيمين فيها فقط وعند حساب الناتج المحلي لا يتم حساب عملية الإنتاج التي تكون عبر مغتربين هذه الدولة. **(Saouli Mourad, Latrache Ali, 2016, p. 191)**

ب. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (Real GDP)

يشير الى اجمالي ما يشتريه المجتمع من سلع وخدمات منتجة محليًا خلال فترة زمنية معينة بناء على سعر مرجعي يتم احتسابه وفقا لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات، حيث يتم تثبيت الأسعار لسنة مرجعية يتم الاتفاق عليها لاحتساب الناتج الحقيقي لدولة ما، وتسمى (سنة الأساس).

يحسب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كما يلي: **(صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 14، 16)**

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = [(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنة المالية – الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة السابقة] × 100

2. نصيب الفرد من الناتج الحقيقي

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما يدفعه. **(زكرياء مسعودي، خليفة عزي، 2019، صفحة 120)**

ويقدر الدخل الفردي الحقيقي بافتراض أن مستوى السعر "لا يبقى ثابتا لذلك يطلق عليه كذلك الدخل الفردي بالأسعار الثابتة أو بالأسعار سنة الأساس (التي تمثل سنة المقارنة)، وبالتالي في حالة الفرد بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع فقط عند ارتفاع كمية السلع والخدمات "Q". **(كمال قسوم، عبد الخالق أودينة، 2022، صفحة 68)**

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي:

أ. **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

ب. **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. **(بناي فتيحة، 2008-2009، صفحة 6)**

إذن لكل مؤشر وزن في الاقتصاد فبالنسبة للناتج الاجمالي الحقيقي يمكن أن يكون مؤشرا جيدا لقوة الاقتصاد بشكل عام، بينما نصيب الفرد من الناتج الحقيقي يعطي تقدير المستوى المعيشة وتوزيع الثروة على الأفراد، وقد يكون هذا الأخير أكثر دقة لمعرفة النمو الاقتصادي للكثير من دول العالم.

المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

تلعب الصادرات دورها هاما في إحداث النمو الاقتصادي خاصة لدول النامية وهذا لعجز الموارد المحلية لتمويل التنمية ونلخص فيمايلي العلاقة بينهم بالتطرق إلى النظريات الاقتصادية :

المطلب الأول: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر الكلاسيكي والتجاري:

الفرع الأول : حسب الفكر الكلاسيكي: تعتبر التجارة الخارجية محرك نمو ومصدر ثروة الأمم. **(أحمد الكواز، 2009، صفحة 03)**

التبادل الدولي حسب الفكر النظري الكلاسيكي يتم على أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوى أقل من الدولة الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياسيا لما يكلف إنتاجها في دول أخرى وتستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من يكلف إنتاجها في السوق الخارجي. **(بديع جميل قدو، 2009، صفحة 52)**

المفكرون الكلاسيك يؤيدون فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي الحرية الاقتصادية الشاملة والحرية للتجارة يكون مصيرها بقيام الدول بالتخصص في الإنتاجية السلعية التي يتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها فحسب رأيهم الحرية الاقتصادية معناه التوازن الاقتصادي التلقائي، فآدم سميث يعتبر السوق هو اعامل الهام والرئيسي للنمو الاقتصادي فتقسيم العمل يؤدي إلى أقسام حجم السوق

وحسب توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي وبين الكلاسيك وبرهن أن إعاقة حرية التجارة تنجم عنها أضرار في النمو الاقتصادي في البلد. **(وصاف سعيدي، 2002، صفحة 07)**

وفيما بعد تمكن ريكاردو من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق أدم سميث وعلى أساس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح للاستفادة من مبدأ التخصص بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية كما بين الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة ورأي الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدًا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفسية من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري، وكان مبررهم في الدفاع عن حرية التجارة هو أن ترك الحرية الكاملة للتجارة يؤدي في نهاية المطاف بكل دولة إلى التخصص الدولي أو ما يسمى تقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب.

- وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كافية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع الصادراتية فقد أوضح الفكر الكلاسيكي الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة في الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.
- ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بانها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

الفرع الثاني: دور الصادرات عند الفكر الاقتصادي التجاري:

– اكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدرة الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارية الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكل تكون في خدمة التجارة الخارجية ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طابوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة، وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد صادراتها الى تلك الدول وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج.

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم:

- تشجيع الصادرات من السلع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات المصدرة لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.
- إنشاء مستودعات كبيرة لسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطوير. **(وصاف سعيدي، 2002، صفحة 1، 2)**

فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية بين صادرات والنمو الاقتصادي، نظرًا لكون هذا الفكر يوجه على توزيع الفائض وتصديره للتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي و الحديث

الفرع الأول: دور الصادرات في أحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي:

إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني والعكس في حالة نقصها من هذا نستنتج وجود علاقة قوية بين الدخل الوطني والتجارة الخارجية الصادرات فهذه الأخيرة تعتبر مادة حيوية للدخل الوطني مثلها مثل الاستثمار.

تقوم الفكرة النظرية الكيزية على آلية المضاعف (أي علاقة مترابطة وطردية بين زيادة الصادرات والاستثمار مع الدخل الوطني الذي بدوره يزداد بكمية أكبر من زيادة في الاستثمار أو الصادرات.

وتؤكد هذه النظرية على أن للحكومة دور في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية فلزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني وهذا ما يسمى بآلية المضاعف، ولكن هذه الآلية نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، وذلك سبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفئ الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدما فأثر الصادرات في البلدان يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع أو المعجل وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب.

فالمضاعف الكيزي في الدول المتقدمة يعمل في إطار يختلف تماما عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية فوجود طاقة إنتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي في حين نجد أن الدولة النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفعيلات وبالتالي فغن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفا في هذه الدول. **(ناصر الدين قريبي، 2013، صفحة 91، 92)**

الفرع الثاني: دور الصادرات في الفكر النظري الحديث الاقتصادي:

منذ السبعينيات بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة حيث ارتبطت أساسا بالإضافة التي قدمها (بول كرومان) في أن اتساع الأسواق سيجعل الدول تستفيد من الوفورات الخارجية للحجم، فالنظرية الحديثة اعتمدت في نموذجها على أساس عنصر إنتاجي واحد وهو العمل واعتمدت كذلك على فرضيتين الأولى: تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، والثانية: سيادة المنافسة الاحتكارية (وليس التامة)، وبالتالي فان اتساع السوق أمام الشركات المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة يتيح عمل وفورات الحجم ومن ثم وبسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق تنخفض التكاليف وتزيد الصادرات ونقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى بسبب انخفاض سعر السلعة بالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي وتستفيد بذلك كل دولة من ارتفاع النمو الاقتصادي بها، وكما تستفيد الشركات أيضا من وفورات الحجم الديناميكية من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم والخبرة من خلال العمل (LEARNING BY DOING)، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف وزيادة قدرة الدولة على التصدير، وبالفعل تزايد التجارة الدولية بين فروع الشركات الواحدة (INTRABRANCHE) عبر حدود الدول ،وتعتمد هذه التجارة على قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات ،وفي السنوات الأخيرة والى غاية الآن بدا الاهتمام بالعوامل المتحكمة التي تزيد من القدرة التنافسية لبلد معين في التجارة، وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات من اجل الرفع من النمو الاقتصادي فقد قام (بورتر) بتحديد الإستراتيجية الناجحة لشركة معينة من اجل زيادة صادراتها ،حيث يرى(بورتر) أن توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات سيعمل على زيادة تنافسيتها في التجارة وبالتالي زيادة صادراتها ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: دور الصادرات في ظل نماذج النمو الاقتصادي

سنتعرض فيما يلي لأهم نماذج النمو الاقتصادي التي يحتل في إطارها نشاط الصادرات مكانا رئيسا والتي أسفرت عن أهمية قطاع الصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث قام العديد من المفكرين والباحثين بدراسة العلاقة بين النمو الصادرات ونمو الناتج المحلي ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

الفرع الأول: نموذج كند لبرجر:

لقد تعرض كند لبرجر لآلية نموذج التجارة كمحرك للنمو حيث يؤدي نمو قطاع الصادرات إلى انتقال آثار ذلك النمو على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فمن ناحية يؤدي نمو الصادرات الى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة للتوسع في الإنتاج أو بسبب ارتفاع دخول العناصر الإنتاجية المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن ذلك يتيح نمو الصادرات أيضا استغلال وفورات الحجم والإنتاج وفقا لتزايد الغلة من قبل الصناعات القائمة ومن ثم تخفيض التكاليف والأسعار مما يؤدي إلى زيادة المقدرة التنافسية للصادرات وتخلق بالتالي مزيدًا من التوسع وهو ما يشكل عملية إنمائية توسعية.

وطبقا لهذا النموذج فإنه نمو قطاع الصادرات يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي ككل نتيجة للروابط الأمامية والخلفية التي يخلقها، حيث ينمو قطاع الصادرات أكثر من باقي القطاعات الأخرى ومن ثمة فإنه يعتبر قطاعاً قائدًا للتنمية وهكذا فإن استراتيجية التنمية المتوجهة للخارج تسمح بالإسراع بعملية التقدم واختصار مراحل النمو ويؤدي الأخذ بسياسة تنموية معتمدة على قطاع الصادرات إلى خلق آثار إيجابية عديدة على جانب العرض تتمثل في:

- تحقيق مكاسب ذات طابع ديناميكي مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل.
- يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة التراكم الرأسمالي نتيجة توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار. **(أحمد بويسة، العبسي علي، لبزة هشام، 2020، صفحة 31)**

الفرع الثاني: نموذج بركمان:

يتضمن هذا النموذج تفسيراً لسرعة معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها بعض الدول أوروبا في الخمسينات على ضوء توقعات مستوى الطلب الاحتمالي على منتجاتها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية ممثلة في الصادرات فتوفر مستويات من رأسمال والعمل ومن ثم زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات والنمو الدخل في ظل الفروض التي يشتمل عليها النموذج وينطبق هذا النموذج على عدد من الدول الأوروبية خلال خمسينات القرن العشرين وجاءت النتائج لتؤكد أن اختلاف معدلات النمو بين الدخل يرجع أساسا إلى الدور الواضح الذي قام به

الصادرات القادر على الرفع النمو في سائر قطاعات الاقتصاد القومي، وقد انتقد هذا النموذج نتيجة إهماله أثر زيادة الدخل على النمو الواردات مما ينعكس على تدهور ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: نموذج تيلر:

يسعى هذا النموذج إلى بحث العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل وذلك من خلال دالة الإنتاج وقد بين تيلر عام 1981 في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977 وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وبين نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات، وأظهر النموذج القياسي بأن زيادة الصادرات بمعدل وهذا في الدول 1% يساهم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 17.5%.

النامية النفطية، أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18.2% يساهم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي 1%.

ولخصت هذه الدراسة لتؤكد أن كلا من التكوين الرأسمالي والصادرات لها دور فعال في نمو الناتج المحلي الاجمالي وعند استبدال الصادرات الاجمالية بالصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي الأمر الذي يعبر عن أهمية الصادرات الصناعية ضمن هيكل الصادرات اجمالا في الحث على النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: نموذج balassa:

قام بالاس بدراستين الأولى 1978-1981 على 11 دولة خلال فترتين زمنيتين 1960-196+6، 1967-1973 والتي بحث في مدى تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي الصادرات على معدل نم الناتج الوطني الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير معدل نمو الاستثمارات الاجنبية على الناتج.

ولخصت هذه الدراسة إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ويرجع بالاس ذلك إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية ويتيح الاستفادة

بمزايا الحجم الكبير، كما تسمح بإدخال التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية، فضلا عن ذلك فصناعة الصادرات كثيفة العمل تساهم في حل مشكلة البطالة أما سياسة إحلال الواردات فينجم عنها ارتفاع الأعباء والتكاليف التي ترجع إلى طبيعة المنتجات الكثيفة رأسمال نسبيا من جهة وإلى عدم الاستفادة بوفورات الحجم من جهة أخرى.

والدراسة الثانية: قيام بإجرائها سنة 1985 على ثلاثة وأربعين دولة من الدول النامية التي تأثرت بصدمة ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 وذلك خلال فترة 1973-1979 وقد ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات على مستوى دخل الفرد مقتصرة على الصادرات من السلع المصنعة وقد لخصت الدراسة إلى أن الدول النامية قد طبقت سياسة التوجه للخارج والقائمة على تنمية الصادرات وقد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت أن تتغلب على صدمة ارتفاع أسعار البترول. **(أحمد بويسة، العبسي علي، لبزة هشام، صفحة 32)**

خلاصة الفصل الأول

تعد الصادرات من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد فهي تعمل على زيادة الدخل القومي من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج وتقييم العمل الدولي.

– إن العلاقة بين الصادرات والنمو حسب النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسكية تتحقق وفقا للمكاسب التي تتحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية، وترى النظرية الكينزية أن أثر الصادرات في البلدان المتقدمة فعال وبارز على الدول النامية بسبب عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفء الذي يستطيع نقل النمو والتنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى أكثر تقدما.

– النمو وما ينتج عنه من ارتفاع في مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم ونمط الصادرات خصوصا ويؤدي إلى زيادة إنتاج الدولة لمختلف السلع ،والذي يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة الدولة على التصدير للخارج، وذلك إذا حققت الدولة و مؤسساتها الميزة التنافسية التي تمكنها من مواجهة منافسيها في السوق الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني:

تحليل وقياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري (1990-2022)

تمهيد:

الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك رغم حجمه الصغير نسبيا والخصائص التي يتميز بها هيكل التجارة الخارجية، ورغم أن هيكل الصادرات يتصف بتنوع سلعة نوعًا ما إلاّ أنه يتصف أيضا بانخفاض درجة التركيز عليها، واعتماده الأساسي على المحروقات لتحصيل النقد الأجنبي والدفع بعجلة معدلات النمو الاقتصادي نحوى الأعلى مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية ورهين أسعار النفط وكذا التجارة الخارجية. وفي فصلنا هذا حاوّلنا التطرق إلى بعض النقاط المهمة للدراسة.

حيث جزأناه إلى ثلاث مباحث نوضحها فيما يلي:

- **المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الجزائري**
- **المبحث الثاني: تطور الصادرات والنمو الاقتصادي (1990-2022)**
- **المبحث الثالث: قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2022)**

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الجزائري (1990-2022)

كانت التجارة ولا زالت تلعب دورًا هامًا في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الانتاج والعمل على توفير الدافع على مواصلته وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية. وفيما يلي سوف نتطرق التجارة الخارجية في بعض النقاط.

المطلب الأول: مراحل تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر

لقد مرت السياسة التجارية في الجزائر بعدة مراحل وصولاً بها إلى ما هي عليه.

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1991):

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض (90-10) وجاء هذا القانون التعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان له انعكاس على التجارة الخارجية، كما تضمنت هذه المرحلة كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في السابق. **(يحي حوكية، سحنون مريم، 2018، صفحة 41)**

وفي سنة 1991م تم تحريري التجارة الخارجية بشكل فعلي حيث أنشأ إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، وكذلك التطرق إلى النقاط الهامة كحماية الانتاج الوطني وترقية الصادرات باتخاذ تدابير متوافقة مع التزامات الجزائر لقواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل في التجارة الخارجية. **(اللحياني ليلي، صفحة 568)**

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية (1991-1994)

بعد صدور المرسوم 91-37 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ظهرت العديد من المشاكل، حيث سادت الفوضى والبيروقراطية في تخليص المعاملات، إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدار تعليمة لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها. **(اللحياني ليلي، صفحة المرجع السابق، 568)**

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة

أخرى، أمّا الثاني فيخص المتعاملين التجاريين ويخص النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن بصفة عامة قامت هذه التعليمة بوضع إجراءات حمائية الهدف منها تشجيع وحماية المنتج الوطني كما قامت بحسن استغلال للموارد النادرة خاصة في القطاعات التي تساهم في انتعاش الاقتصاد، وحثه على تخطي الأزمات. **(مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، 2017، صفحة 148)**

إن الاصلاحات المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية أثبتت فشلها في استغلال الموارد الوطنية، الأمر الذي أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون وتبني اصلاحات هيكلية، وقد توصلت إلى عقد اتفاقية ستاند باي في أفريل 1994 كنتيجة لمفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، والهدف منه إتباع اجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام (الكلي) ما بعد 1994

في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعمقة ابتداءًا من سنة 1994، وفي إطار الانفتاح التجاري والاندماج الجهوي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على السياسات التجارية التالية:

عرفت المنظومة الجمركية تعديلاً من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة 1994 إلى 2006، وجعل هذه المنظومة تعمل وفقًا للمعايير الجمركية الدولية:

1. تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% وبعدها 45% وهكذا إلى أن وصل 12% سنة 2006.

2. تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996 صندوق دعم الصادرات، حيث خصصت موارد لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

3. انتقل سعر الصرف الدينار من 23.3 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، ثم تخفيضه بمقدار 50.6% سنة 1994، 5.4% سنة 1997.

4. تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد المعدات الصناعة.

ومنذ بداية العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء نظام التراخيص والحظر، وأصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية. **(سمية بونوة، منيرة نوري، 2017، صفحة 98)**

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية في الجزائر

يمكن تقسيم هذه الأدوات أو الأساليب إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: التعريفة الجمركية

- حسب قانون المالية لسنة 1992 رقم 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 تم تعديل معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدل سنة 1982 إلى 6 معدلات فقط في 1992، وبالتالي أصبحت المعدلات: 3% ، 7% و 15% ، 25%، 40% ، 60% وذلك على الواردات من المواد الأولية، المنتجات نصف مصنعة والمنتجات النهائية. **(الجريدة الرسمية 36، لسنة 1991)**

- بموجب الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 8 شعبان عام 1416 الموافق لـ 30 ديسمبر 1995 والمتضمن القانون المالية لسنة 1996، حيث تم إلغاء معدل 60% الوارد في المادة 138 من القانون 91-25 المؤرخ في 1991/12/18 وتعويضه بمعدل 50%، وأصبحت المعدلات: 3%، 7%، 25%، 40%، 50%. **(الجريدة الرسمية 32، لسنة 1995)**

- بموجب القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997 يتضمن قانون المالية لسنة 1998، حيث تعدل المادة 138 من القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، فقد عرفت التعريفة الجمركية تخفيض في المعدلات من 6 إلى 4 تحدد نسها كالآتي: 3%، 15%، 25%، 45%.

- بموجب الامر 01-02 المؤرخ في 2001/08/20 فقد تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية من 4 إلى 3 معدلات مع إلغاء المعدل الحالي 40% ودمجه مع المعدل 25% في معدل جديد 30% حيث أصبحت المعدلات كالتالي: 5%، 15%، 30%. **(الجريدة الرسمية 38، لسنة 2001)**

- أما الإصلاحات التعريفية لسنة 2005 فقد حافظت على المعدلات السابقة وتم تحديد بعض المنتجات التي تخضع إلى المعدل المنخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية. **(الجريدة الرسمية عدد 85، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004، صفحة 15)**

- إن أهم الاصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008 ما تضمنته المادة 46 منه المعدلة والمتممة للمادة 156 من القانون 21-84، حيث ترتب على هذا التخليص توقيع رسوم جزائية، حسب الرسوم معدلين. **(الجريدة الرسمية عدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007، صفحة 14)**

- تم اعتماد هيكلة تركيبية التعريفة الجمركية الجديدة ذات الـ10 أرقام بتاريخ: 18 سبتمبر 2016. **(Direction de la fixalité et du recouvrement, 2018)**

- تم إدراج الإصلاحات التعريفية في قانون المالية لسنة 2018 من خلال المادة 80 التي تتم أحكام المادة 03 من الأمر رقم 01-02 المؤرخ سنة 2001 والمتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة المعدل والمتمم وتحرر كما يلي:

- الإعفاء 0% - المنخفضة: 5% - الوسيطة: 15% - المرفوعة1: 30% - المرفوعة2: 60%. **(الجريدة الرسمية عدد 76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2018، صفحة 15)**

الفرع الثاني: الإغراق في الجزائر:

قامت الجزائر في سنتي 2005 و 2007 بسن تشريعات سميت بتدابير الدفاع التجاري، وكانت التشريعات المتعلقة بمكافحة الإغراق تتفق في المضمون مع ما هو موجود في تشريعات الكثير من الدول في هذا الشأن، بل الأصح أن هذه التشريعات تتوافق مع ما جاء في المادة السادسة من اتفاقية GAT.

وعليه يمكن القول أن هذه التشريعات لم تأت لحماية مؤسساتها من المنافسة غير العادلة، بل أيضا حتى يتسنى لها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم ما يمكن الوقوف عنده بالنسبة للتشريعات الوطنية المتعلقة بالإغراق ومكافحته إلى جانب ما سبق ذكره من مفاهيم وأحكام عامة، نلخصه في النقاط التالية:

- المصالح المختصة في الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية هي التي لها السلطة في مكافحة الإغراق.
- يفتح التحقيق بناء على طلب مكتوب يقدمه فرع إنتاج.
- لا تتجاوز فترة دراسة طلب فتح التحقيق 45 يومًا ابتداءًا من تاريخ استلام الطلب.
- يمنح أجل مدته 30 يومًا للمصدرين والمنتجين الأجانب ابتداءا من تاريخ حصولهم على الاستمارة.
- توفر السلطة المكلفة بالتحقيق، طيلة مدة التحقيق، لكل الأطراف المعنية إمكانية اللقاء ليقدم كل طرح مبرراته.

- يقفل التحقيق فورًا في حالة تحديد السلطة المكلفة بالتحقيق أن هامش التحقيق يعد يسيراً، ويعتبر هامش الإغراق يسيرًا إذا كان أقل من 2% بالنسبة لسعر التصدير.
- يقفل التحقيق في مدة أقصاها 18 شهرًا ما لم توجد ظروف خاصة.
- عند تحديد الضرر يجب مراعاة حجم الواردات موضوع الإغراق.
- يغلق التحقيق أو يقفل دون تطبيق رسوم ضد الإغراق مؤقتة أو نهائية إذا تعهد المصدر بمراجعة أسعاره أو بعدم التصدير مستقبلاً بأسعار إغراق. **(قاشي فايزة وبن كاملة عبد العزيز، 2012، الصفحات 6-10)**

الفرع الثالث: السياسة الاستيرادية والتصديرية:

إن الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري تمهيدًا لتحرير التجارة الخارجية كان لها أثر على عمليات التصدير والاستيراد باعتبارهما ركائزا لتجارة الخارجية، والجزائر عانت من غياب منتجات تصديرية خارج قطاع المحروقات وهو ما يهدد استقرار البلاد الاقتصادي في حال تدهور أسعار النفط، وهنا ما جعل تركيز الدولة على إيجاد آلية تنهض بقطاع الصادرات الجزائرية.

ومن جهة أخرى تعتبر الواردات أكثر ثباتا باعتماد الجزائر في استيرادها على المواد الغذائية والصناعات الثقيلة كالسيارات.

1- السياسة التصديرية:

انتهجت الجزائر ضمن سياستها التجارية وتماشيًا مع اقتصاد السوق، سياسة تصديرية تهدف إلى تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، ذلك أن الصادرات النفطية (البترول والغاز) تعتبر زائلة بمرور الوقت، لهذا فقد كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في العشرية الأخيرة، حيث مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير والتي نبرزها فيما يلي:

أ- الإجراءات المؤسساتية:

"إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات هدفها تطوير المبادلات التجارية بالأخص الصادرات خارج المحروقات، وهوما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على الاستراتيجية الوطنية، ومن بين هذه الهيئات هناك:

- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.
- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

ب- الإجراءات التنظيمية:

تتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بتسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية، وتحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم المالي وتتضمن ما يلي:

- التحرير الكلي لعمليات التصدير
- الإعفاءات الضريبية: تتمثل في:
  - الرسم على النشاط المهني (TAP)
  - الرسم على القيمة المضافة (TVA)
  - الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- المدعم المالي. **(فيصل بهلولي، 2012، صفحة 119)**

ج- التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير

قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير ثم اتخاذ إجراءات أخرى قصد تسهيل هذه العملية وتبسيطها، وذلك في كل من الموانئ والمطارات وفي الحدود البرية وكذلك من خلال تبسيط عمليات التصدير، هذه الإجراءات تتمثل في:

- التسهيلات على مستوى الموانئ.
- التسهيلات الجمركية. **(فيصل بهلولي، المرجع السابق، صفحة 119)**

2-السياسة الاستيرادية:

تميزت السياسة الاستيرادية في الجزائر بحماية بعض المنتجات المصنعة محليا من خلال منع استراد منتجات تصنعها الجزائر محليا وتغطي الاحتياج داخليا. فحسب القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 2008، فيمنع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري والتي يتم تصنيعها في الجزائر.

أ- تراخيص الاستيراد أداة للتحكم في الواردات:

تلجأ الدول إلى استخدام هذه الأداة عادة لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في حماية الإنتاج المحلي من خلال منع استيراد السلع المنتجة محليا وذلك بعدم منح تراخيص الاستيراد هذه السلع أو تلجأ نظام التخصيص للحد منها.

ب- تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج:

يمنع على المقيمين في الجزائر تشكيل أصول نقدية أو مالية أو عقارية بالخارج أمّا غير المقيمين فيجوز لهم لكن وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقروض.

ج- استيراد الأموال:

يجوز وفق شروط تمويل مشاريع في الجزائر، وذلك في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي. **(شتاتحة عمر، مرجع سابق، صفحة 84، 86)**

د- الفوترة والبيع بالعملة الصعبة داخل الإقليم الجزائري:

من حكم المادة 5 من النظام رقم 07/95 أنه يمنع فوترة أو بيع سلع أو خدمات في التراب الوطني بالعملة الصعبة، ماعدا الحالات المرخصة من قبل البنك المركزي:

هـ- استيراد الخدمات: وتتضمن

- خدمات النقل والتأمين المرتبطة مباشرة بالواردات أو الصادرات من البضائع.
- عقود المساعدة التقنية أو تقديم الخدمات.
- عمليات التأمين وإعادة التأمين. **(شتاتحة عمر، مرجع سابق، صفحة 86)**

الفرع الرابع: الاتفاقيات والمعاهدات في إطار تحرير التجارة الخارجية

باشرت الجزائر منذ الاستقلال بإبرام صفقات ثنائية ومتعددة إقليمية ودولية لدفع وإعطاء أكثر حركية للتجارة الخارجية.

فيما يلي نذكر:

1. منطقة التجارة الحرة العربية:

انضمت الجزائر في 2009 للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وتهدف الى التبادل مع الدول العربية الأعضاء.

2. الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

تم توقيع سنة 2002 وبدأ تنفيذها سنة 2005، تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي. **(فلة عاشور، 2012، صفحة 491)**

المطلب الثالث: تحديات التجارة الخارجية للجزائر

واجهت التجارة الخارجية الجزائرية عديد من التحديات نستطيع التطرق إلى بعض منها فيما يلي:

الفرع الأول: تحرير التجارة العالمية

إن تحرير التجارة العالمية هو هدف أساسي تسعى إليه منظمة التجارة العالمية من خلال إجراء خفض كبير في التعريفات الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء، وربط هذه التعريفات عند حدود معينة لا تتجاوزها إلاّ بالتشاور مع بقية الدول الأعضاء مع إقرار مبدأ التعويض. وكذا تحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بالتعريفات والقواعد والاجراءات المطبقة تحقيقا للوضوح والاستقرار في المعاملات. وفي هذا الإطار فإنه يستوجب على الدول القيام بإجراءات تؤدي إلى تقليص رقابة الدولة وفتح المجال أكثر لممارسة التجارة دون قيود إدارية أو جمركية. **(شليحي الطاهر، 2020، صفحة 109)**

الفرع الثاني: العولمة والتكتلات الاقتصادية

تمثل العولمة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات والمجتمعات العربية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. إضافة إلى التمركز الهائل للاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على السلع الأساسية على المستوى الدولي. **(أحمد محمد كامل، 2002، صفحة 143)**

وتعد التكتلات الاقتصادية آلية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والرفع من حجم المبادلات التجارية. ومن بين التكتلات الاقتصادية التي انضمت إليها الجزائر نجد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي هدا الإطار فإن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية لم يرق إلى المستوى المطلوب وهذا نظراً لعديد من التحديات التي نذكر من أهمها ما يلي: **(مسعود سميح، 2011، الصفحات 28-29)**

- الرسوم غير الجمركية المفروضة.
- الاجراءات الإدارية المعقدة.
- ضعف قطاع النقل.

الفرع الثالث: الشراكة الأورومتوسطية

يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الاقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالشراكة الأوروبية العربية أو التعاون المتوسطي، وهي شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية أقل مما تفتحه الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية.

والشراكة الأورومتوسطية تمثل تحديا كبيرًا أمام التجارة الخارجية الجزائرية بسبب:

- ✓ عدم تكافؤ القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.
- ✓ ضعف الإنتاج الصناعي الجزائري أمام نظيره الأوروبي.
- ✓ انخفاض إيرادات الجباية الجمركية من خلال التخفيض التدريجي لها.
- ✓ ضيق السوق الجزائرية مقارنة مع السوق الأوروبية. **(شليحي الطاهر، المرجع السابق، صفحة 110)**

الفرع الرابع: تحديات مرتبطة بالاقتصاد الوطني

1. عدم استقرار مداخيل قطاع المحروقات وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل الجيوسياسية.
2. غياب الاستقرار الاقتصادي وخاصة عدم استقرار السياسات المالية والنقدية (سعر الصرف، معدل الفائدة، الرقابة على النقد، سياسة التصدير والاستيراد، سياسات الاستثمار).
3. تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.
4. انتشار البيروقراطية والفساد الإداري.
5. ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. غياب دور فعال للسوق المالي.
7. عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل وضعف برامج الإصلاح الاقتصادي والاختلال في الهياكل الاقتصادية.
8. ضعف خدمات النقل البحري والجوي وانعدا المنافسة في القطاع. **(Ameziane. M, 2003, p. 11)**

المبحث الثاني: تطور الصادرات والنمو الاقتصادي (1990-2022)

لقد تميزت الصادرات بمرورها عبر مراحل مرتبطة بالنظام الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الدولة تسعى دائما إلى وضع طريق تسير عليه عملية الصادرات لبلوغ الأهداف المسطرة، من خلال تجنب الأزمات التي أثرت على سير الاقتصاد الوطني كتدهور المؤشرات الاقتصادية، من خلال تبني استراتيجية تطوير الصادرات وترشيد الواردات.

سنتناول في هذا المبحث تحليل تطور الصادرات والنمو الاقتصادي المراحل التي مرت بها وكيف عكست على الاقتصاد الوطني وسنقوم بعرض سياسة قيمة تنويع الاقتصاد والفائدة منها.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات (1990-2022)

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر

في هذه السنوات شهدت الصادرات الجزائرية تحسنً كبيرا مقارنة بسنوات التسعينات، ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات قطاع المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية وإلى الاصلاحات وإلغاء والاحتكار الدولة النشاط التجاري وهذا ما أعطى المحللين أريحية لممارسة نشاطهم.

الشكل رقم (01): يوضح خلال تطور الصادرات خلال الفترة (1990-2022)

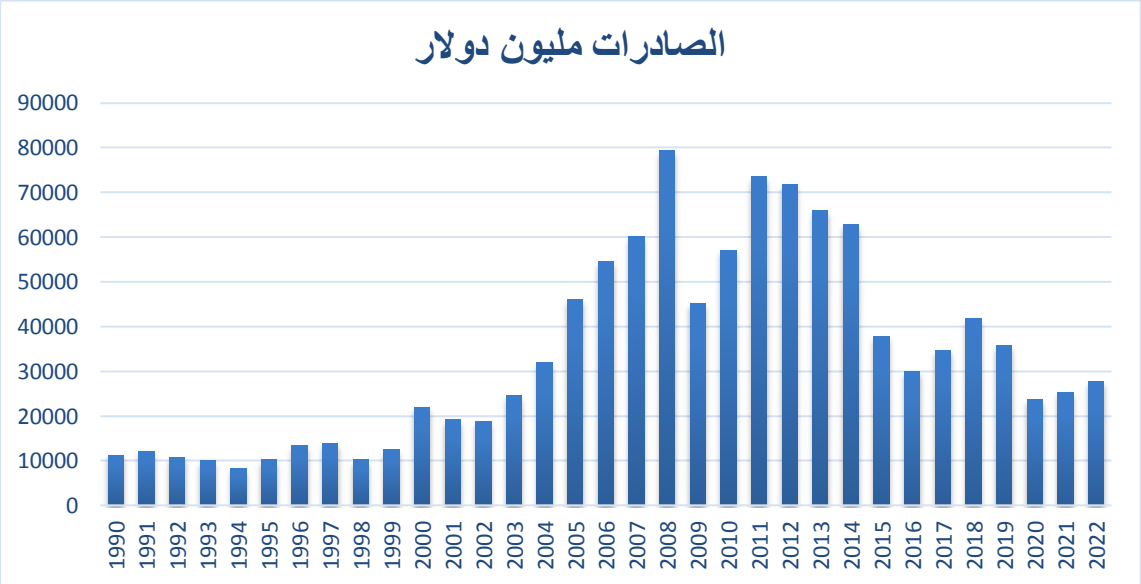

المصدر: (إعداد الطلبة، بالاعتماد على وزارة المالية، الإدارة العامة للجمارك)

الملاحظ من الشكل أعلاه أن حصيلة الصادرات الجزائرية من 1990 إلى 2020 كانت غير مستقرة ويرجع ذلك لسياسة الجزائر الغير المنتظمة ،ولأن الجزائر تعتمد كثيرا في صادراتها على قطاع المحروقات. ونتيجة لهذا فأي تذبذب في أسعار البترول ينتج عنه تذبذب في حصيلة الصادرات بطريقة مباشرة، في بداية فترة التسعينات كان هناك استقرار في قيمة الصادرات، ولكن في نهاية التسعينات زادت حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتحرير التجارة الخارجية، واستمرت هذه الزيادة إلى غاية 2008 أين سجلت قيمة الصادرات انخفاضا في 2009 وكان بسبب حدة الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان لها تأثير كبير في تلك الفترة على أسعار المحروقات بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط، ونلاحظ تعافي نوعا ما من تلك الأزمة مع بداية 2010 إلى غاية 2011، ثم ابتداء من 2012 إلى 2019 الملاحظ أنه كان تذبذب في حجم الصادرات بقيم متفاوتة بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في العالم، أما في 2020 فالملاحظ هو انخفاض في قيمة الصادرات وهذا بسبب تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا، الذي أثر بقوة على التجارة الخارجية والأنشطة الاقتصادية بكل قطاعاتها وحركة المبادلات التجارية خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

ويلاحظ في عامي 2021 و 2022 ارتفاع الصادرات بفضل الانجازات الاستثنائية التي عرفتها سنة 2022 في مجال الصادرات خارج المحروقات وكذلك ارتفاع صادرات المحروقات، و لم تكن هذه القفزة النوعية التي سجلها الميزان التجاري الذي كان يعاني عجزًا في السابق ممكنة لولا السياسة التجارية التي انتهجتها الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات، دون إهمال دور ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وأثره الايجابي في هذا المجال.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

سنقوم فيما يلي بتحليل التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2022)

فمن خلال الجدول الظاهر في الأسفل يتبين لنا أن التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية يتحدد في مجموعات التالي:

الجدول رقم (01): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2022)

		المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
الفترة	1990	50	10865.00	32	211.00	3	76.00	67.00
	1995	110	9731.00	41	274.00	5	18.00	61.00
الفترة	2000	32	21419.00	44	465.00	11	47.00	13.00
	2005	67	45094.00	134	656.00	-	36.00	14.00
الفترة	2010	315	55527.00	94	1056.00	1	30.00	30.00
	2011	355	71427.00	161	1496.00	-	35.00	15.00
الفترة	2012	313	71794.00	167	1660.00	1	30.00	16.00
	2013	402	63752.00	109	1610.00	-	27.00	17.00
الفترة	2014	323	33752.20	110	2350.00	2	15.00	10.00
	2015	239	33080.60	105	1685.00	0	17.00	11.00
الفترة	2016	327	27917.50	84	1299.00	0	53.00	18.00
	2017	349	33202.80	73	1410.00	0	78.00	20.00
الفترة	2018	373	38897.00	93	1626.00	0	90.00	35.00
	2019	408	33244.00	96	1445.00	0	83.00	36.00
الفترة	2020	437	20016.00	71	1287.00	0	77.00	37.00
	2021	441	35190.80	73	1290.00	0	79.00	35.00
الفترة	2022	445	59551.20	78	1299.00	0	81.00	37.00

المصدر: (إعداد الطلبة، بالاعتماد على وزارة المالية، الإدارة العامة للجمارك)

1.الطاقة والزيوت : ان التوزيع او التركيب السلعي للصادرات يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على الصادرات ، وهذا من خلال ماهو موضح في الجدول أعلاه :يتضح لنا من خلال تفحص معطيات هذا الجدول تلك الهيمنة او المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت حصة الأسد من اجمالي الصادرات الجزائرية بتحقيقها معدل متوسط لا يقل 96 بالمائة خلال الفترة المدروسة وعلى الرغم من الانخفاظ الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2.8 مليار دولار مابين 1990 و 1994 والذي يعود الى انخفاض أسعار البترول . الا انها بقيت تمثل الى مجموع صادرات السنة 1994 نسبة 96.55 بالمائة لتعرف بعد ذلك ارتفاعا بداية 1995 اين انتقلت من 9731 مليون دولار أي ما يمثل الى مجموع صادرات 1995 نسبة 95.02 بالمائة الى ما

يزيد عن 13300 مليون دولار عام 1997 وهو ما يمثل 96.32بالمائة من مجموع صادرات السنة نفسها لترتفع في عام 2000 الى 21419 مليون دولار محققة اعلى قيمة لها خلال هذه الفترة ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى الى التحسين المسجل في أسعار النفط حيث انتقل سعر البرميل من 17.58 دولار للبرميل عام 1995 الى 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 ليقفز عام 2000 الى 28.7 دولار للبرميل متجاوزا بذلك كل التوقعات ومحققا اعلى رصيد في الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة. كما نلاحظ أيضا محافظتها على الصدارة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 2010-2012 بنسبة متوسطية 97.20 بالمائة. لكن انخفضت في السنوات 2014 حتى عام 2019 نظرا لانخفاض النفط جراء جائحة كورونا لكن عاد الانتعاش الاقتصادي و الخروج من الركود بداية 2021 و 2022.

بالتالي صادرات المحروقات قيمتها تعتمد على زيادة أسعار النفط وتقلباته في السوق الدولية

2. المنتجات نصف المصنعة: وتحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات والمرتبة الأولى من الصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة والنسبة ، وقد عرفت هذه المجموعة انتعاشًا مستمرًا خلال هذه الفترة، بحيث انتقلت من 465 مليون دولار سنة 2000 إلى 1660 مليون دولار عام 2012 و لم تعرف تفاوت نسب بشكل ملحوظ حتى الى غاية نهاية عام 2022 ففي السنوات الأخيرة تناقص وتباطىء نظرا للظروف الاقتصادية و جائحة الكوفيد.

3.أما المواد الخام: تحتل المرتبة الثالثة من إجمالي المنتجات المصدرة والمرتبة الثانية من هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة حيث بلغت في السنوات الأخيرة أعلى قيمة لها في سنة 2012 بقيمة 167 مليون دولار، وتتمثل أهم المواد الخام المصدرة للخارج في الزنك والنحاس والفوسفات ونفايات الحديد وهذا نظرًا لما تمتلكه الجزائر من ثروة معدنية ولكن نلاحظ انخفاض نسب في السنوات الأخيرة لان اتجاه الاقتصاد كان نحو الطاقة و الزيوت .

4. أما المواد الغذائية: فكانت قريبة من حيث القيمة والنسبة بالمواد الخام ، حيث شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة لتنتقل من 32 مليون دولار 0.15% عام 2000 إلى 355 مليون دولار و113 مليون دولار خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي، حيث تضاعفت بأكثر من عشر مرات ، أما باقي المجموعات من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية والفلاحية والسلع الاستهلاكي فهي تصدر بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 0.1% من إجمالي الصادرات خلال الفترة.

والملاحظ الفترة من 2000 إلى 2022 تبين أن مجموعة السلع التي يتم تصـــديرها خارج المحروقات تشمل:

منتجات نصف مصنعة وسلع غذائية ومواد خام وسلع المعدات الصـــناعية والاســـتهلالية غيـــر الغذائية هي التي نسبها مرتفعة.

الفرع الثالث: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 أن الاعتماد على مراكمـــة الفـــوائض النفطيـــة واستثمارها يعتبر مجازفة لا تشكل بديلا لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية، وبـــذلك وجب على الجزائر العمل على تنويع اقتصادها وتعزيز تنافسيته، حيث يعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤها جيدا إذا ما نما وبسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى، فتعزيز تنافسية المنتج الصناعي المحلي يتطلب إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي من حيـــث التقنيات المستخدمة والطاقة الإنتاجية، ومن حيث تنوع المنتج وملاءمته للأسواق الدوليـــة، وإصـــلاح قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات التي تتصف بالبطء الشديد وعدم الشمولية، حتى تتعزز معـــدلات النفاذ وتحسين الفجوة الرقمية، حيث أن خلق صناعة تنافسية يتطلـــب تكـــوين رؤيـــة واضـــحة فـــي التخصص الصناعي والتوجه نحو سلع ديناميكية يكون الطلب عليها مرتفع وتتأقلم مع التغيـــرات التـــي تحدث في الطلب العالمي، وكذا اختيار قطاعات محورية يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية مـــن خلال التحديث أو إعادة هيكلة القطاع الصناعي. **(ناصر الدين قريبي، المرجـــع الســـابق، الصـــفحات 136-137)**

فمن أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الدول النفطية (الجزائر) ما يلي:

- تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي، وذلك من خلال تنمية القطاعـــات غيـــر النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط.
- تعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية، وتعزيز زيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القدرة التفاوضية)، وذلك مـــن خـــلال زيـــادة نصـــيب الصـــادرات والعائدات غير النفطية.

- توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وخلق الروابط والتشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة،
- إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد لدفع عجلة التنمية عن طريق تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبالتالي وجب على الدولة من أجل تنويع اقتصادها العمل على تهيئة البيئة اللازمة والمحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، وإمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية والمؤسسة والتنظيمية اللازمة والمشجعة على تنويع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، وتوفير البنية التحتية اللازمة والعمل على زيادة التحرير في السوق المالي، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل والتنمية البشرية، وبالأخص قضايا التعليم والتدريب خلق المزيد من فرص الشغل للمواطنين لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتقليص الفقر، ويعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، فقد سجل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائري 0.523 وسجل مؤشر التنوع 0.788 وهذا في سنة 2010، أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2010 كم يلي:

المرتبة 131 في المنتجات الزراعية من بين 184 دولة، والمرتبة 135 في الأغذية المصنعة من بين 168 دولة، و 115 في المنتجات الجلدية من بين 117 دولة، والمرتبة 131 في المنتجات المعدنية من بين 152 دولة، و 134 في الالكترونيات من بين 136 دولة، والمرتبة 16 في الملابس الجاهزة من بين 126 دولة، وبالتالي وجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك ومتابعتها بحذر حتى تحقق نتائجها وذلك باستخلاص الدروس من التجارب السابقة والذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري ويعمل على تحقيق النمو المستدام وتقليص درجة التبعية للخارج. **(ناصر الدين قريبي، المرجع السابق، الصفحات 136-137)**

المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي (1990-2022)

ويتم ذلك من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (02): منحنى يوضح تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2022)

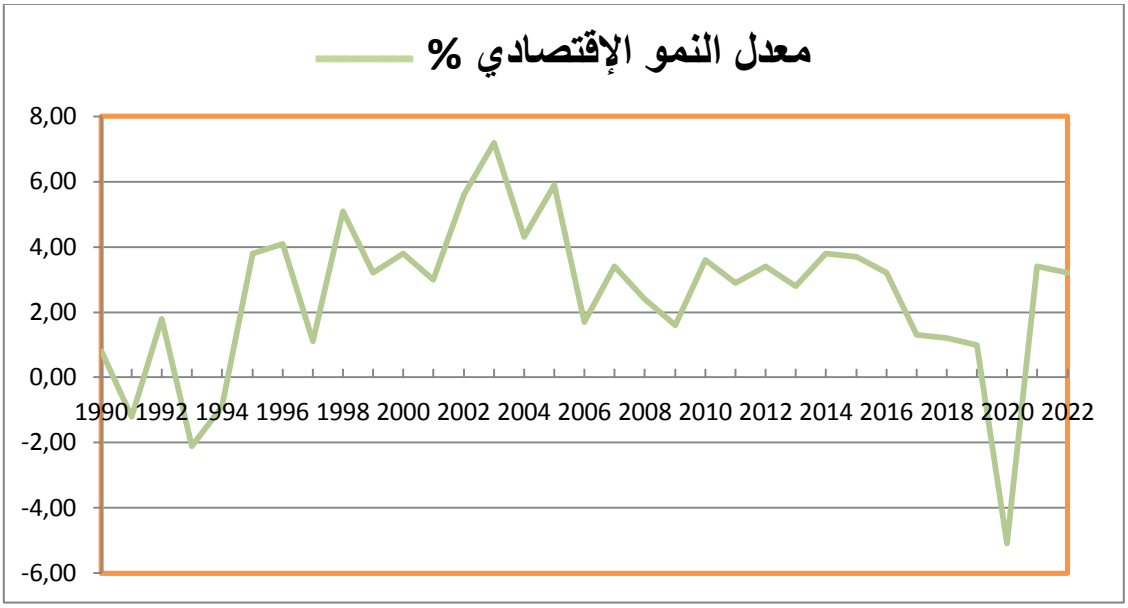

من إعداد الطلبة بالإعتماد على : https://data.albankaldawli.org

إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 تبين أنه قدر سجل تذبذبا كبيرًا بين الارتفاع والانخفاض.

حيث يلاحظ أنه قد سجل قيمًا سالبة خلال المدة 1990-1994 وهذا راجع إلى الظروف الأمنية ومخلفات عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي أثرت على معدلات التضخم بالارتفاع وأحدثت عجزًا بميزان المدفوعات، فسجلت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتدهورًا في معدلات النمو الاقتصادي.

حيث سجلت قيمة (0.8%) سنة 1990 وقيمة سالبة (-1.2%) سنة 1991، فحاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح تلك الأوضاع من خلال تطبيق عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي، إلاّ أن خطى النمو الاقتصادي تباطأت أكثر بعد سنة 1992 إذ سجل في 1993 و 1994 قيم سالبة (-2.1%) و (-0.9%) على التوالي وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط التي أدت بدورها إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 62.05 مليار دولار إلى 41.76 سنة 1995.

كما شهدت بداية سنة 1995 تطورًا إيجابيًا لمعدلات النمو الاقتصادي حيث ارتفع من (3.8%) سنة 1995 إلى (4.1%) سنة 1996 وساعد في إحداث هذا التطور ارتفاع أسعار البترول تدريجيا،

إضافة إلى ضبط الأوضاع من خلال سياسة اقتصادية ظرفية التي هدفت بالأساس إلى دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

وبالرغم من أن وتيرة النمو الاقتصادي تراجعت سنة 1997 بسبب انخفاض سعر البترول، فأظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، غير أن المفارقة الحاصلة سنة 1998 والتي سجل فيها مؤشر النمو أكبر معدل خلال هذه الفترة بمقدار (5.1%) بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الصادرات البترولية الجزائرية حسب احصائيات منظمة الأوبك من جهة ومن جهة ثانية كشفت التفوق الواضح لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات المدعوم بالقطاعات الأخرى.

نلاحظ أيضا أن الفترة 1999-2003 شهدت نموًا تصاعديا للناتج المحلي الإجمالي وكذلك وصل معدل النمو الاقتصادي من (3.20%) سنة 1999 إلى (7.20%) سنة 2003 نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لكن في سنة 2006 نلاحظ هبوط حاد في معدل النمو حيث وصل (1.7%) بسبب انخفاض مساهمة الصناعة خارج المحروقات في تكوين هذا الناتج.

وباعتبار أن نمو الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر مرتبط بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو، لذلك مع انهيار أسعار البترول عقب أزمة الرهن العقاري (2008)، شهدت بعض القطاعات ركودًا تسبب في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي إلى (1.6%) سنة 2009.

وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهد نمو الاقتصادي بعض الاستقرار إذ قدرت أعلى قيمته (3.80%) سنة 2014.

- واستمر النمو مستقراً إلى غاية 2017 أين شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطؤ واضحًا، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات فسجل (1.30%) سنة 2017، والشيء الذي زاد من الوضع سوءًا جائحة كورونا وما خلفته من عزل دولي وتذبذبات في أسعار النفط أدت إلى وصول معدل النمو الاقتصادي إلى (1.00%) سنة 2019 و(-5.10%) سنة 2020 ومنذ 26 سنة لم يأخذ النمو الاقتصادي الجزائرية قيمة سالبة لكنها لم تدم طولاً وسرعان ما تحسن مع إلغاء إجراءات الاغلاق وكذا ارتفاع أسعار النفط وبذلك أصبح معدل النمو الاقتصادي (3.20%) سنة 2022.

المطلب الثالث: محركات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر التنويع الاقتصادي أداة لرفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي، خاصة في دلة كالجزائر التي لا زالت تعتمد على عائدات النفط. فمن أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: دور الزراعة في النمو الاقتصادي

تتوفر الجزائر على فرص كبيرة في القطاع الفلاحي، لامتلاكها أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وإمكانيات بشرية ومالية تمكن من النهوض بالقطاع وتنميته وجعله قاطرة الاقتصاد الوطني. **(ضيف أحمد، عزوز أحمد، 2018، صفحة 24)**

وتتمثل مساهمات القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي الجزائر فيما يلي: **(فوزية غربي، 2007/2008، صفحة 52)**

1- المساهمة في توفير الغذاء: إن من أهداف النشاط الزراعي توفير المواد الغذائية لسد حاجات السكان فمهما بلغ تقدم الدولة فالزراعة هي المصدر الوحيد للأغذية، فتأخرها (الزراعة) له آثر كبير على القطاعات الأخرى. وتقدمها يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2- المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: تساهم الزراعة في الحصول على النقد الأجنبي وذلك بزيادة صادراتها، وأن تحل السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الانتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، ومنه زيادة حصيلة النقد الأجنبي.

3- الزراعة والفعالية الاقتصادية المختلفة: إن مختلف القطاعات الاقتصادية لها علاقة وطيدة بالزراعة وخاصة القطاع الصناعي، الذي يعتمد في استمراريته على الموارد الزراعية الأولية.

4- تطور الصناعات الغذائية: يمكن القول أن القطاع الزراعي واسهاماته ينتج لنا زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وفيما يلي بعض المنتجات الزراعية في الجزائر: **(ساعو باية، سيار زوبيدة، 2021، صفحة 24)**

- **الحبوب:** تساهم الجزائر بنسبة 11% من إنتاج القمح و 22% من إنتاج الشعير
- **الخضر:** بلغت مساحة الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار.
- **الزيتون:** بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4.22 مليون قنطار

- **التمور:** الجزائر من أكبر المصدرين للتمور ذات المواصفات العالمية وبسكرة تتصدر ولاياتها في هذا المنتوج.
- **العنب:** المحصول الثاني بعد الحمضيات من حيث المساحة والثالث من حيث المنتوج.

الفرع الثاني: دور القطاع السياحي

تتمتع الدولة بقطاع سياحي رائد ومتطور، ومتوفر على مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية ومقومات مادية ومنه خلق قيمة مضافة وكل هذا يعطي للسياحة دور في التأثير على النمو الاقتصادي.

ومنه تنوع منتجات القطاع السياحي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية تحقيق استدمتها من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وما يحققه من إيرادات كبيرة لرفع ميزان المدفوعات، إضافة إلى توفير مناصب الشغل. وهذا ما جعل الجزائر قطبا سياحيا من الدرجة الأولى، لكن استغلاله لم يرتقي للمستوى المطلوب مقارنة بالدول المجاورة. **(فاطيمة بوادو وآخرون، 2020، صفحة 108)**

الفرع الثالث: دور القطاع الصناعي

لقد تميز النمو الصناعي في الجزائر بمخططات تنموية عديدة (الثلاثية والرباعية) من أجل إنشاء قاعدة صناعية ضخمة: فخصصت لذلك مبلغ يفوق 300 مليار دج للاستثمار في الصناعات المصنعة ومنه تتضح إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إلاّ أن اعتماد الجزائر على الريع البترولي يجعلها تتأثر بتغيراته وارتفاعا وهبوطا، ومنه هشاشة الاقتصاد الجزائري.

لكن ابتداءًا من 2007 اعتمدت الجزائر إطلاق سياسة تنموية للنمو الصناعي، بتجسيد استراتيجية صناعية جديدة وفق عوامل رئيسية هي: **(ضيف أحمد، عزوز أحمد، المرجع السابق، صفحة 25)**

- إعادة تأهيل المؤسسات.
- تطوير الابداع لدعم التقدم الذي بدوره يغذي النمو الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- والشكل أدناه يمثل القيمة المضافة لكل من محركات (الصناعة-الزراعة) النمو السابقة على الناتج المحلي الإجمالي (%):

الشكل رقم (03): يوضح القيمة المضافة لكل من محركات النمو السابقة على الناتج المحلي الإجمالي

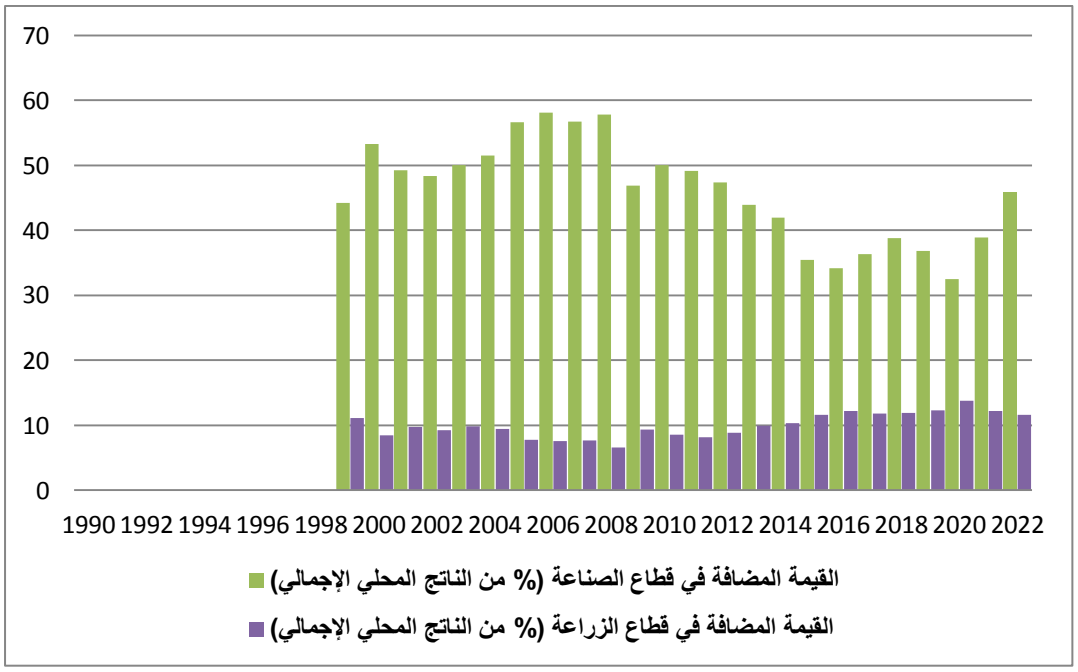

من إعداد الطلبة بالإعتماد على : https://data.albankaldawli.org

يتضح من خلال الشكل السابق أن قطاع الصناعة هو الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي بالجزائر يليه القطاع الزراعي ثم القطاع السياحي الذي يعتبر مهملا مقارنة بالقطاعين السابقين وكذا الإمكانيات المذهلة للدولة في هذا المجال.

فبالنسبة لي قطاع الصناعة نجد عدم استقرار في إيراداته فقد بلغت أعلى قيمة له سنة 2006 و 2008 أمّا ومع جائحة كرورنا وما خلفته من آثار سلبية خاصة بعد الإغلاق المفروض على جميع الدول، فقد انخفض إيراد القطاع الصناعي سنة 2020 ليتعفى تدريجيا سنة 2021 و 2022.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فلا نجد اهتمامًا كبيرا بهذا القطاع الفعال والمحرك الممتاز للنمو الاقتصادي فنسبة مساهمته ضعيفة تخللتها تقلبات في القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي لكن نستطيع القول هناك تحسن في السنوات الأخيرة (2015-2022) مقارنة بالسنوات السابقة.

المبحث الثالث: قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري (1990-2022)

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير العلاقة وقياس الأثر بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.

حيث يتناول الجزء الأول من هذا المبحث التعريف بالنموذج المتبع للقياس (ARDL) يليه تحديد للمتغيرات قيد الدراسة وفي الأخير نأتي إلى تقدير النموذج.

المطلب الأول: الاطار النظري لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعَ (ARDL)

تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي سنحاول من خلالها دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات المعبرة على الصادرات والمتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي.

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل (2011-1997) pesoran, et a l، ويأخذ نموج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار **(سي محمد كمال، 2015، صفحة 110)**، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدّة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل. **(مختاري فتيحة، بلحاج فراجي، 2017، صفحة 11)**

وتمتاز منهجية **(ARDL)** عن الأساليب الأخرى بما يلي: **(القرصو وفاء، 2018-2019، صفحة 101)**.

- هو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة I(o) و I(1) فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية I(2).

- يعتبر هذا الأسلوب هو أكثر قوة نسبيا في العينات الصغيرة التي تتضمنها بين 30-80 مشاهدة.

- يطبق نموذج **(ARDL)** إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات.

- تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الداخلي، في حين يستطيع نموذج (**ARDL**) التمييز بين المتغيرات التابعة المستقلة والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي، كما يستطيع نموذج (**ARDL**) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أن واحد أي في معادلة واحدة بعد أخذ عدد كافي من التأخيرات المناسبة، كما يقدم تقديراً غير متحيز وذي كفاءة، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (**ARDL**) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات ومصادر بيانات الدراسة

يختص هذا المطلب في تعيين المتغيرات محل الدراسة وكذا إعطاء لمحة عليها، وهناك نوعين من المتغيرات، التابعة والمستقلة.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

أولا: المتغير التابع: Dépendent Variable ويتمثل في:

- **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (PER) :** تعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستويات معيشة الأفراد، وهو يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها من دخله النقدي كما يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس معدل النمو الاقتصادي، لأنه يربط حجم الثروة داخل بلد ما مقارنة مع التطوّر في النمو السكاني. رمزنا له بالرمز (PER).

ثانيا: المتغيرات المستقلة Independent Variables:

وتتضمن أهم المتغيرات الشائعة الاستعمال في الدراسات والتي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي. وهي كما يلي:

- **المعروض النقدي (M_2):** يقصد بالمعروض النقدي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية، والتي تحدد عادة من قبل السلطات المركزية، ومن خلالها يمكن للحكومة التأثير على مستوى النمو الاقتصادي، وللتعبير على هذا المؤشر تم استخدام المعروض النقدي بمعناه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رمزه الإحصائي M_2.
- **التضخم (inf):** يمثل في الأدبيات النظرية المستوى العام للأسعار، يستخدم هذا المؤشر كمقياس للاستقرار الكلي، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم كلما أثر ذلك سلبًا على الصادرات فزيادة الأسعار يجعل السلع والخدمات المصدرة أكثر تكلفة. ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض

النمو الاقتصادي، وللتعبير على هذا المؤشر تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، رمز ناله (inf) معبرًا عنه بنسبة مئوية.

- **الصادرات (Ex_1):** تمثل إجمالي صادرات السلع والخدمات التي تم تصديرها من الجزائر إلى العالم الخارجي خلال سنة واحدة، وللصادرات أهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد أي دولة وخاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنموّ، ورمزها هو (Ex).

شكل رقم (04): المتغيرات المستخدمة في النموذج

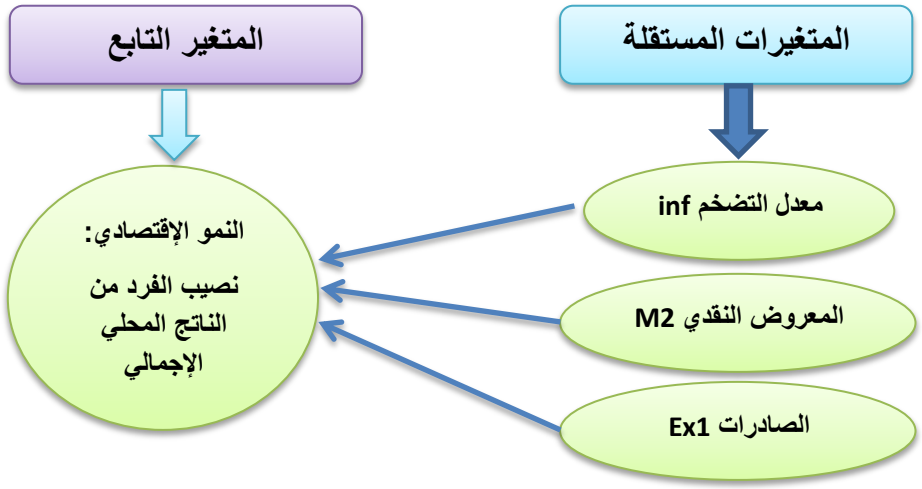

المصدر: من إعداد الطلبة

الفرع الثاني: مصادر بيانات الدراسة

تتمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية لكل متغير على حدى، حيث بدأت فترة الدراسة من العام 1990، سنة إندلاع حرب الخليج "صيف 1990"، والتي من تداعياتها اضطرابات في أسعار النفط العالمي، مما أدى إلى ارتفاع مؤقت في أسعار النفط في الجزائر وكذلك ارتفاع حجم ايرادات صادراتها، أمّا نهاية الفترة بالعام 2022 وذلك لتوفر البيانات، أما عن مصادر هذه البيانات/ أو الاحصائيات فتم الحصول عليها من: بيانات واحصائيات البنك الدولي.

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لتجنب الانحدار الزائف.

1- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

نجري أولا اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ويتم إجراءه وفق ثلاث نماذج، الأول بوجود حد ثابت فقط والنموذج الثاني وجود ثابت واتجاه عام والنموذج الثالث بدون حد ثابت واتجاه عام وتظهر النتائج كما هو ملخص في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		PER	INF	M2	EX
	At Level				
With Constant	t-Statistic	-0.5505	-1.6770	-0.7654	-1.3047
	Prob.	***0.8680***	***0.4329***	***0.8153***	***0.6152***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1693	-1.6795	-3.8295	-1.9263
	Prob.	***0.9000***	***0.7370***	***0.0278***	***0.6177***
		n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5703	-1.4054	0.3434	0.0012
	Prob.	***0.9687***	***0.1458***	***0.7783***	***0.6756***
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(PER)	d(INF)	d(M2)	d(EX)
With Constant	t-Statistic	-3.9716	-5.6222	-5.6383	-4.9158
	Prob.	***0.0046***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0004***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9455	-5.7574	-5.4555	-4.8068
	Prob.	***0.0218***	***0.0003***	***0.0006***	***0.0028***
		**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6556	-5.6539	-5.5720	-4.8963
	Prob.	***0.0007***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

يلاحظ من خلال الجدول عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى I(0) لكل من المتغيرات PER، INF، Ex لأن قيمة prob >5% أي أن الاتجاه الزمني ليس معنويا وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية اما المعروض M2 فهي سلسلة مستقرة في المستوى I(0).

وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أظهرت النتائج أن قيمة (prob) أقل من مستوى المعنوية (5%) وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي يتحقق فيها استقرار السلاسل الزمنية عند درجة التكامل I(1).

وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من I(0) وI(1) مع عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة I(2) فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة هي مقاربة ARDL.

الفـــرع الثـــانـــي: تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج:

يسمح هذا الاختيـــار بتحديـــد فتـــرات الابطـــاء المثلـــي للنمـــوذج بنـــاء علـــى قـــيم معيـــار (AKAIKE : AIC) وذلـــك قبـــل تقـــدير العلاقـــة الطويلـــة والقصـــيرة الأجـــل وفـــق نمـــوذج (ARDL) بين النمو والمتغيرات المســـتقلة والضـــابطة المـــؤثرة فيـــه، حيـــث يـــتم اختبـــار عـــدد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة من هذا المعيار لكل متغيـــر، وبعـــد تقـــدير معادلـــة الانحـــدار الـــذاتي للفترات الابطاء الموزعـــة (ARDL) تـــم التوصـــل إلـــى أن فتـــرات الابطـــاء المناســـبة لجميـــع متغيرات الدراسة هـــي (4، 4، 2، 4)ARDL ، فهـــو بـــذلك يعـــد أفضـــل نمـــوذج مـــن بـــين 19 نموذجًا آخر تم تقديره لأنه يقدم أقل قيمة من معيار (AIC) والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (05): يوضح اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة

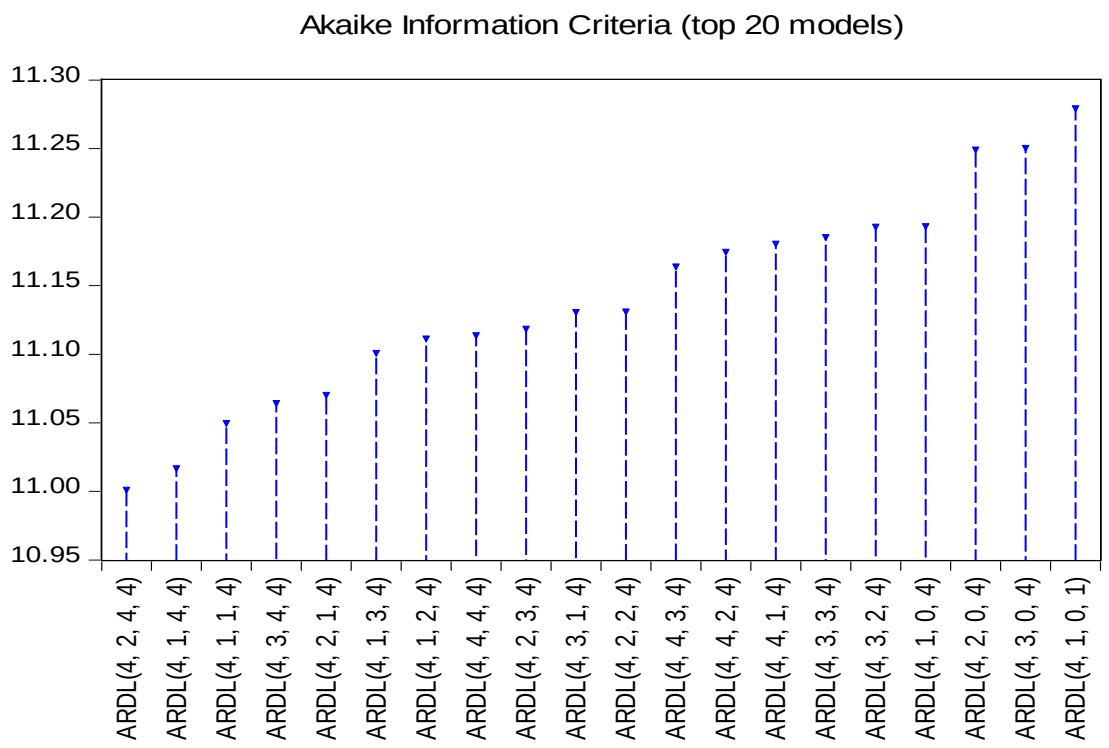

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهج الحدود (Bound-Test)

بعـــد تحديـــــد رتبـــــة (4، 4، 2، 4)ARDL، يتم التوجـــه نحـــو إجـــراء اختبـــار الحـــدود (Bound-Test) الذي اقترحه (pesaran 2001) للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر من خلال اختبـــار (Wald Test) حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة القائلـــة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. الموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (04):نتائج اختبار الحدود (Bound-Test) لعلاقة التكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels
F-Bounds Testrelationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.693364	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	29			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

يعرض الجدول (09) وبالاستعانة ببرنامج (Eviews 10) نتائج اختبار الحدود لعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث تشير النتائج؛ إلى أن القيمة المحتسبة لاختبار (F) والبالغة (5.693364) أكبر من القيمة الحرجة العليا 4.66 عند مستوى معنوية 01%، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، أي نرفض فرضية العدم H0 التي تنص على "عدم وجود علاقة تكامل مشترك" بين المتغيرات محل الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة "بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل" بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

الفرع الرابع: تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ:

اولا: تقدير معاملات الأجل الطويل:

وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود (Bound-Test)، يمكن الآن تقدير علاقة التوازن طويل الأجل بين المتغيرات

المستقلة والمتغير التابع، وبالاستعانة ببرنامج (Eviews 10) نحصل على تقديرات المعلمات في الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تأخذ الشكل التالي، كما أن النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (05): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	19.49170	2.931623	6.648776	0.0000
INF	1.168314	6.992220	0.167088	0.8703
EX	8.355010	0.998745	8.365508	0.0000
C	2051.180	243.1081	8.437318	0.0000

EC = PER - (19.4917*M2 + 1.1683*INF + 8.3550*EX + 2051.1800)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

تشير معلمات الأجل الطويل حسب نتائج الجدول أعلاه والموضحة في معادلة النموذج؛ إلى:

- وجود تأثير إيجابي وذو معنوية لمعروض النقدي (M2) على النمو الاقتصادي بنسبة معنوية (0.0000) عند مستوى احتمال 5%، حيث أن قيمته تعني أن كل زيادة في المعروض النقدي بـ01% ترفع من النمو الاقتصادي بأكثر من 19% على المدى الطويل، وهو ما يتفق النظرية الاقتصادية والقائلة بأن هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي ،حيث انه كلما زاد المعروض النقدي ادي الى زيادة قدرة البنوك تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصاي في الجزائر.
- وجود تاثير إيجابي وذو معنوية للصادرات (EC)على النمو الاقتصادي بنسبة معنوية (0.0000) عند مستوى احتمال 5%حيث كلما ارتفعت الصادرات 1بالمائة ارتفع النمو الاقتصادي 8.35 بالمائة لان الاقتصاد الجزائري ريعي ولأنه جله محروقات 95 بالمائة بالتالي يزيد من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
- لا يوجد تاثير إيجابي ومعنوية للتضخم INF على النمو الاقتصادي لان النسبة 0.8703 اكبر من المستوى الاحتمال 5 بالمائة.

- F.STATISTIC: قيمة فيشر اكبر من الحد الأعلى و الحد الأقصى اذن هناك على الأقل واحد من المتغيرات الاقتصادية مستقلة داخلة في النموذج تؤثر على النمو الاقتصادي .

ثانيا: تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

وبعد إثبات وجود علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ننتقل إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير أي؛ نستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات في الأجل القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ الموضحة نتائجه في الجدول أدناه.

الجدول رقم (06): تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PER)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/24 Time: 05:44
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PER(-1))	0.068388	0.140689	0.486092	0.6364
D(PER(-2))	0.533686	0.141072	3.783084	0.0030
D(PER(-3))	1.196794	0.275782	4.339644	0.0012
D(M2)	1.195557	2.144963	0.557379	0.5884
D(M2(-1))	-3.574021	2.393179	-1.493420	0.1634
D(INF)	-10.15998	2.851446	-3.563096	0.0044
D(INF(-1))	-2.464471	2.185451	-1.127671	0.2835
D(INF(-2))	0.640709	2.025663	0.316296	0.7577
D(INF(-3))	-5.164717	1.952634	-2.645000	0.0228
D(EX)	0.387628	0.946215	0.409661	0.6899
D(EX(-1))	-2.409780	1.111142	-2.168743	0.0529
D(EX(-2))	-3.595368	1.013090	-3.548914	0.0046
D(EX(-3))	-3.771530	1.082905	-3.482788	0.0051
CointEq(-1)*	-0.768857	0.123403	-6.230441	0.0001

R-squared	0.853090	Mean dependent var	38.03793
Adjusted R-squared	0.725767	S.D. dependent var	84.56645
S.E. of regression	44.28510	Akaike info criterion	10.72545
Sum squared resid	29417.55	Schwarz criterion	11.38552
Log likelihood	-141.5190	Hannan-Quinn criter.	10.93217
Durbin-Watson stat	2.653866		

توضح نتائج الاختبار (ECM) أن معامل تصحيح الخطأ بلغ ما قيمته (0.768857-) وهي قيمة كبيرة وبإشارة سالبة وبمستوى معنوية أقل بكثير من (01%)، مما يدل على أن النمو الاقتصادي تتعدل قيمته نحو القيم التوازنية في كل فترة زمنية (سنة) بنسبة (76%)، وهذا يعني أنه عندما ينحرف الأداء في المدى القريب في الفتـــرة (t-1) عن قيمته التوازنية، فإنه يتصحح بنسبة (76%) في الفترة (t)، إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 85 %.

الفرع الخامس: اختبار صلاحية النموذج

تعد الاختبارات القياسية ضرورية للتأكد من مدى صحة النموذج المستخدم في القياس من جهة، ولزيادة الثقة في النتائج المتوصل إليها من جهة أخرى، وذلك عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية؛ وهي:

اولا: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

لفحص الارتباط التسلسلي للبواقي في النموذج المقدر وفق منهجية (**ARDL**)، والـــذي يعتمـــد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج. النتائج المتعلقة بهذا الاختبار موضحة في الجـــدول التالي:

الجدول رقم (07):يوضح اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.136862	Prob. F(2,9)	0.0925
Obs*R-squared	11.91183	Prob. Chi-Square(2)	0.0026

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (16)؛ عدم معنوية الإحصائية **F** المحسوبة التي بلغت قيمة (3.136862) عند مستوى احتمال (0.0925) في اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**، والتي تتعدى مستوى المعنوية 05٪، مما يعني قبول الفرضية العدمية والنموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وتعد هذه –كإشارة مبدئية– على صحة النموذج وإمكانية قبول نتائجه؛

ثانيا: اختبار مشكلة عدم ثبات تباين البواقي للنموذج

يتم استخدام اختبار **Heteroskedasticity Test**: **ARCH** لفحص ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وفق منهجية (**ARDL**)، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة بالقيمة الجدولية، ونتائج التقدير لهذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.283841	Prob. F(1,26)	0.5987
Obs*R-squared	0.302374	Prob. Chi-Square(1)	0.5824

يظهر من النتائج المقدمة لاختبار (**ARCH**) والموضحة في الجدول (08)؛ أن النموذج يخلو تماما من مشكلة اختلاف التباين للأخطاء، وما يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية العالية الخاصة باختبار **فيشر** F (0.5987) والتي تتعدى مستوى المعنوية 05٪، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن هذا النموذج يتميز بثبات التباين، وهذه إشارة أخرى على صحة النموذج وإمكانية قبول نتائجه؛

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بهدف التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار (Jarque - Bera)، ويظهر الشكل أسفله نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.550413) وهي أكبر من 5%، ومنه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (06): يوضح اختبار توزيع البواقي

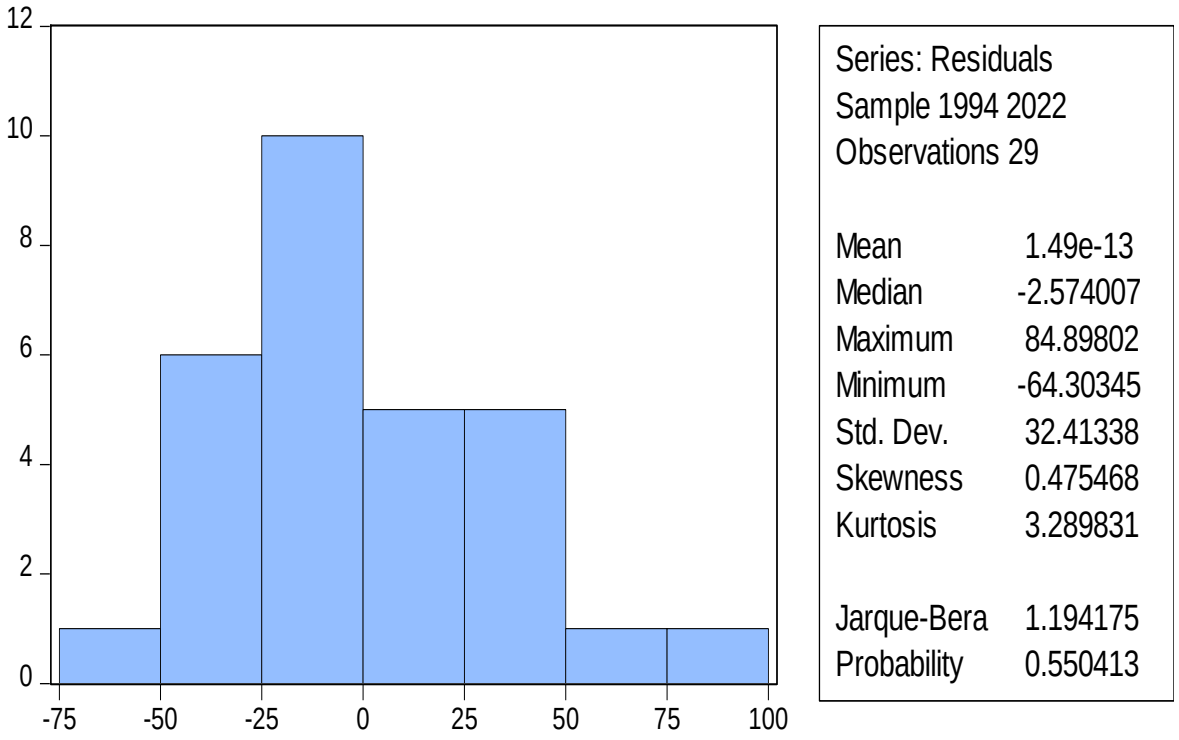

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر:

للتحقق من عدم وجود أية تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة لنستخدم إختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (*CUSUM of Squares*) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات التي تستعمل لاختبار استقرارية المعلمات في الأجلين الطويل والقصير عند مستوى معنوية 5% والشكل أسفله يوضح نتائج الاختبار.

الشكل رقم (07):يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر

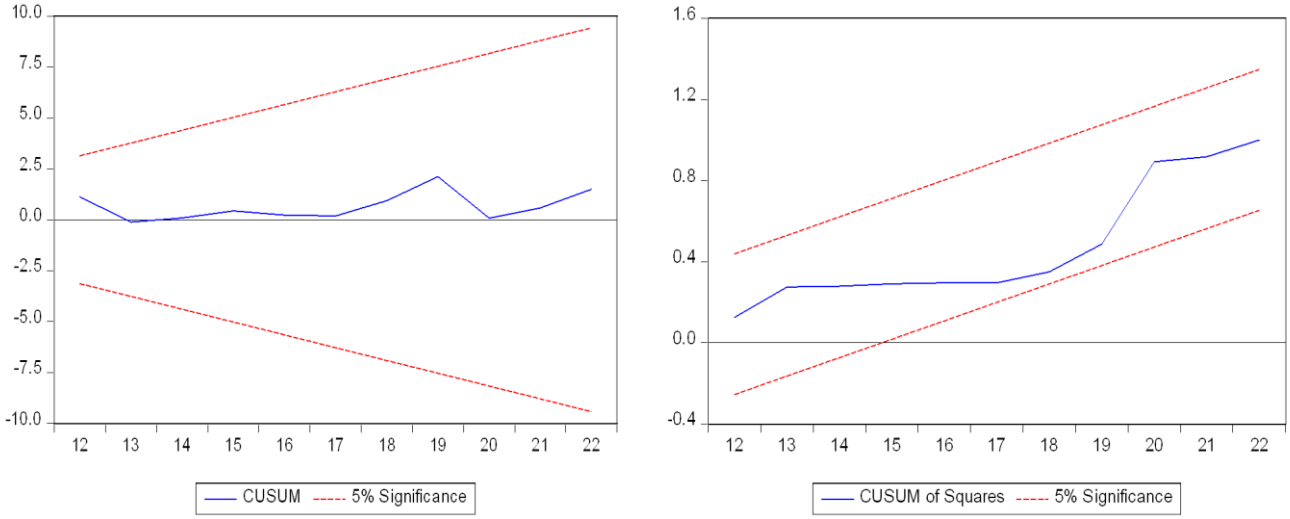

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن مخطط إحصائيات (CUSUM) و (*CUSUM of Squares*) بقي داخل الحدود الحرجة 5% وهو ما يدل على أن النموذج مستقر، حيث أن المعلمات قد استقرت داخل مجال الثقة طول فترة الدراسة، وهذا ما يدل ويؤكد أنه على طول فترة الدراسية تميز النموذج باستقراره وسلامته من المتغيرات الهيكلية، وأن المعلمات طويلة الآجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات قصيرة الآجل.

خـــلاصة الفصـــــل الثـــانـــــي

من خلال تطرقنا للفصل الثاني تحت عنوان تحليل وقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصـــادي (1990-2022) نستخلص أن:

- قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استنادا إلى عدة مؤشـــرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملـــة مـــن الإصـــلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة التي تقوم بالأساس على فكـــرة ترقيـــة الصـــادرات لتحقيـــق النمـــو الاقتصادي.
- هناك تذبذبات في تطوّر الصادرات والنمو الاقتصادي متأثرين بالصدمات خاصة البتروليـــة كـــون الاقتصاد الجزائري ريعي وكذلك اعتماد الجزائر خارج المحروقات على الصناعة بشكل أكبر رغم الإمكانيات الهائلة لقطاعي الزراعة والسياحة.
- توصلت الدراسة القياسية إلى بعض النتائج أبرزها، وجود علاقة تكامل مشترك بـــين المتغيـــرات الداخلة في النموذج.
- وجود أثر إيجابي ذو معنوية لكل من المعروض النقدي والصادرات على الاقتصادي، وعدم وجود أثر ذو معنوية لمعدل التضخم.

الخاتمة

حين ننظر إلى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة نجد أن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي، خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصـــادية، إن تنويـــع بنية اقتصادنا لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافزا للنمـــو الاقتصادي الذي يستند على التصدير، إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وإقامـــة قاعـــدة صناعية وزراعية.

إن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث فمن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تســـعى إلـــى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو لتحرير التجارة، لذا عملت الجزائـــر جاهدة إلى ترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية.

من خلال استعراض أدبيات هذه العلاقة (العلاقة الموجبة بين النمو الاقتصادي والصادرات) نجد أن الصادرات تمثل آلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال التركيز على مفهـــوم التنويع في الإنتاج والمكاسب التجارية التي تجنيها الدولة، هذا ما لوحظ في الاستراتيجيات المتبعة مـــن طرف الدولة الجزائرية الذي كان هدفها الأول هو تنويع الصادرات خارج المحروقات التـــي لا تـــزال نسبها ضعيفة ودعم النمو الاقتصادي من خلال الرفع من الناتج الملي الخام، وفـــي ظـــل التطـــورات الراهنة التي يشهدها العالم والتي تستند إلى حرية التبادل الدولي وإزالة كافة العراقيل والقيود التجاريـــة والتحرر الاقتصادي، ورغبة الدولة الجزائرية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح جليـــا أن سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها هي أحد البدائل المناســـبة مـــن أجـــل تحقيـــق معدلات نمو اقتصادية مثلى، وقد أيد معظم الاقتصاديين من خلال الدراسات التطبيقية على أهميـــة دور تنمية الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومـــن بـــين هـــذه الدراسات دراسة Voivodas 1973 و Schenzler 1982 وغيرهم، حيث النتـــائج التـــي توصـــلوا إليها تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات.

أولا: النتـــائـــــج

- تعتبر عوائد الصادرات من المحروقات أحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لمســـاهمتها في تمويل المشروعات الإنتاجية، لكن التخصص في تصدير المحروقات يجعل هـــذا القطـــاع حســـاس للتقلبات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية، مما يجعله خيارا استراتجيا غير مرغوب، لذا سارعت الجزائر إلى التخطيط لاستراتيجية هادفة تخص التجارة الخارجية مركزة جهودها على تنـــوع قطـــاع الصادرات، قاصدة من وراء ذلك القضاء على وحدانية التصدير للمحروقات، وتقليص نسبة صـــادرات

المحروقات من الصادرات الإجمالية، لكن في حقيقة الأمر نسبة لم تتغير منذ أمد بعيد، مما يوحى بـــأن معظم الاستراتيجيات المطبقة كان نصيبها الفشل.

- هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادراتنا خارج المحروقات، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، إرتفاع تكاليف الإنتائج، وما يصاحبه من قلة ومشكلة الجودة في المنتوجات غيـــر المتـــوفر الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية للصادرات العالمية.

- من خلال تحليلنا لتطور سلعي للصادرات لاحظنا أنه 90 % اقتصـــادنا ريعـــي يعتمـــد علـــى المحروقات بالتالي يتاثر بتقلبات أسعار النفط و من هنا نرى حتمية تنويعه خارج المحروقات.

- تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في كافة القطاعات من خلال تحليلنـــا لتطورها وهناك اجماع للمحللين الاقتصاديين ان للصادرات أهمية و دور فـــي دفـــع العجلـــة النمـــو الاقتصادي و لها اثار إيجابية على التنمية.

- من خلال تحليلنا لتطور النمو الاقتصادي من انخفاضه و ارتقاعه بسبب ارتفاع وتراجع الـــنفط والصادرات بالتالي نستطيع القول ان العلاقة طردية بينهما .

- بالنسبة لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، تم استخدام اختبـــار Dichey Fuller لفحص استقرارية السلاسل بحيث أظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراســـة بقيمهـــا الثابتة على جدر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عن المستوى، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى.

- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصـــادي والصـــادرات فـــي الأجـــل الطويل أكثر من الأجل القصير.

- وجدنا أيضا ان المعروض النقدي له اثر إيجابي ذو معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

- اما التضخم فلم يكن له تاثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

- أي ان محددات النمو الاقتصادي في الجزائر هي الصادرات (خاصة المحروقـــات) بالإضـــافة الى المعروض النقدي بنسبة معامل تحديد اكثر من 85٪.

ثانيا: اختبار نتائج الفرضيات

بعد عرض أهم النتـــائج التـــي تـــم التوصـــل اليهـــا فيمـــايلي تصـــحيح اختبـــار الفرضـــيات الواردة في المقدمة :

- اثبات خطأ الفرضية الأولى التي مفادها ان الصادرات تؤثر سلبا على النمـــو الاقتصـــادي فـــي الجزائر خلال فترة الدراسة حيث لا تؤثر الصادرات سلبا على النمو الاقتصـــادي بـــل تـــؤثر إيجابيا في الاجل الطويل .
- تم إثبات صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن الصادرات هي المحدد الرئيسي لنمو الاقتصـــادي في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل الطويل .
- إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أن المعروض النقدي يؤثر علـــى النمـــو الاقتصـــادي بالجزائر و ذو معنوية إيجابية .
- إثبات صحة الفرضية الرابعة مفادها ان هناك تأثر سلبي لمعدل التضخم على النمو الاقتصـــادي في الجزائر لكن لا توجد معنوية له على النمو الاقتصادي في الأمدين الطويل و القصير .

ثالثا: الاقتراحات

وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

- إنتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمـــة مجـــال ترقيـــة الصادرات خارج المحروقات.
- تفعيل دور مراكز البحث وإشراكها في إيجاد حلول مناسبة لمختلف القضايا الاقتصادية.
- الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصـــادي مـــن خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية.
- قبل التطرق لأي دراسة لابد من ضبط والتحقق مـــن صـــحة المعطيـــات لإخـــراج نمـــوذج قياسي جيد.
- مواصلة تفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة لما لها دور في تنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات مع احترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداة فعالـــة لـــدخول فـــي المنافســـة الدولية.

- انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم لترقية الصـــادرات وتفعيـــل دور مراكز البحث في إيجاد حلول مناسبة لمختلف القضايا الاقتصادية.

آفـــاق الـــدراســـــة:

- مستقبل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- محددات النمو الاقتصادي.
- صادرات المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

❖ **الكـــتـــــب**

1. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسي عريات. (1999). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصـــاد- اقتصاد كلي* (المجلد 1). عمان: دار وائل للنشر.
2. أمين حواس- فاطمة الزهراء زرواط. (2023). *مقدمة في النمـــو الاقتصـــادي* (المجلـــد الطبعـــة العربية). عمان: دار المناهج للنشر.
3. بديع جميل قدو. (2009). *التسويق الدولي*. مصر: دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة.
4. توادر ميشيل. (2006). *التنمية الاقتصادية، ترجمة "حسين حسن حمود"*. الســـعودية: دار المـــريخ، الرياض
5. رضوان محمود العمر. (2007). *التسويق الدولي*. الأردن: دار وائل لنشر.
6. زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى الســـالم. (2018). *مصـــادر النمـــو الاقتصـــادي ومؤشراته*. عمان: دار الأيام للنشر.
7. صندوق النقد العربي. (2021). *مفاهيم اقتصادية أساسية، الناتج المحلي الإجمالي-*. سلسلة كتيبـــات تعريفية.
8. محمد أحمد بدر الدين. (2017). *استراتيجيات النمو الاقتصادي* (المجلد 1). مصر: مؤسسة طيبـــة للنشر والتوزيع.
9. مدحت محمد القريشي. (2007). *التنمية الاقتصـــادي* (المجلـــد 01). الأردن: دار وائـــل للنشـــر والتوزيع.
10. مسعود سميح. (2011). *وجهة نظر اقتصادية (الإصدار 01)*. عمـــان- الأردن: دار الشـــروف للنشر والتوزيع.
11. ميلود وعيل. (ديسمبر 2011). البيئة الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على المحـــددات الحديثـــة للنمو الاقتصادي في الدول العربية. *معارف، قسم 01، العلوم القانونية والاقتصادية، 11*، 191.
12. ناصر الدين القريبي. (2013/2014). *أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراســـة حالـــة الجزائر-*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوراليـــة في الاقتصاد وإدارة الأعمال - جامعة وهران.

❖ **المقـــالات العلميـــــة**

1. أحمد الكواز. (2009). *التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي* (المجلـد 08). الكويـت: المعهد العربي لتخطيط.
2. أحمد بويسة، العبسي علي، لبزة هشام. (2020). *أثر تنمية الصادرات خارج المحروقـات علـى النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2015)* (المجلد 03). الجزائر: مجلة الاقتصـاد والتنميـة المستدامة- جامعة الوادي، جامعة الجزائر.
3. أسامة بن محمد. (2000). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلـي*. الجزائـر: الـديوان الـوطني للمطبوعات الجامعية.
4. إيمان محمد إبراهيم علي. (2021). *دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة بعض الدول العربية* (المجلد 01). مصر: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
5. بوزرار صفية، كسيرة سمير. (2014). *آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي* (المجلـد 01). الجزائر: مجلة الماجر
6. حايد حميد ، البشير عبد الكريم. (1966-2015). *دراسته قياسـية لعلاقـة الصـادرات بـالنمو الاقتصادي في الجزائر* (المجلد 14). الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
7. حي حوكية، سحنون مريم. (2018). *سياسات التجارة الخارجية فـي الجزائـر كسـبيل لترقيـة الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قيـاس (1990-2016)* (المجلـد 02). الجزائر: مجلة: الاقتصاد إدارة الأعمال.
8. د. حايد حميد ، د. البشير عبد الكريم. (1966-2015). *دراسته قياسية لعلاقة الصادرات بـالنمو الاقتصادي في الجزائر* (المجلد 14). الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
9. رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين. (2018). *ظاهرة البطالة: مفهوم، أسباب وآثاره*. الطارف- الجزائر: مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية.
10. زكرياء مسعودي، خليفة عزي. (2019). *محددات النمو الاقتصـادي فـي الجزائـر باسـتخدام نموذجي FMOLS و ECM - دراسة قياسية للفترة (1980-2014)* (المجلـد 04). الجزائـر: مجلة التنمية الاستشراق للبحوث والدراسات.

11.ساعو باية، سيار زوبيدة. (2021). *رصيد إمكانية الإنتاج النباتي والفلاحي في الجزائر*. الجزائر: الملتقى الوطني العلمي حول: القطاع الفلاحي في الجزائر "الواقع والآفاق".

12.سعيد فيصل. (2016). *رؤية تحليلة مع الاشارة لامكانيات التصديرية متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة* (المجلد 10). المدية: مجلة البحوث والدراسات العلمية.

13.سمية بونوة، منيرة نوري. (2017). *آثر تغيرات السياسة التجارية الخارجية على التبادل التجاري للجزائر* (المجلد 03). الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.

14.سي محمد كمال. (2015). *اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر*. الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- مجلة الشلف.

15.شليحي الطاهر. (2020). *التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها* (المجلد 21). الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية.

16.ضيف أحمد، عزوز أحمد. (2018). *واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة* (المجلد 14). الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

17.فاطيمة بوادو وآخرون. (2020). *القطاع السياحي كبديل استراتجي لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية* (المجلد 05). الجزائر: مجلة التنمية الاقتصادية.

18.فلة عاشور. (2012). *انعكاسات السياسية التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994*. الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة.

19.فيصل بهلولي. (2012). *التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية*. الجزائر- البليدة: مجلة الباحث.

20.قاشي فايزة وبن كاملة عبد العزيز. (2012). *دور تشريعات مكافحة الإراق في مرافقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* . الجزائر: جامعة ورقلة.

21.قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي. (2002). *آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات- حالة الجزائر-* (المجلد 02). بسكرة: مجلة العلوم الانسانية

22.كمال قسوم، عبد الخالق أودينة. (2022). *مؤشرات النمو الاقتصادي، إطلالة على الاقتصاد الجزائري (1960-2002)* (المجلد 07). الجزائر: مجلة السائل للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

23.مباركي عبد الإله، مختار فيصل. (2020). *أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (1970-2016)* (المجلد 03). مجلة المالية والأسواق.

24.محمد راتول. (2006). *الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم*. الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

25.مختاري فتيحة، بلحاج فراجي. (2017). *أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990-2015*. الجزائر: مجلة البشائر الاقتصادية- جامعة بشار.

26.مصراوي منيرة، يوسفي رشيد. (2017). *واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر*. الجزائر: مجلة: دفاتر بوادكس.

27.وصاف سعيدي. (2002). *تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات*. الجزائر: مجلة البحوث.

28.الوليد قسوم ميساوي، منير بن حاح. (2021). *المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر* (المجلد 03). الجزائر: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.

29.يوسف بومدين، أ شتوان صونية. (بلا تاريخ). *سياسة الابتكار في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع محروقات*. الجزائر: مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة جيجل.

❖ رسائل الجامعية والأطروحات

1. أحمد محمد كامل. (2002). *واقع التجارة العربية البيئية وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية*. سوريا: جامعة تشرين – سوريا

2. بدر شعدة سعيد حمدان. (2012). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)* مذكرة ماجستير، *كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية*. فلسطين: جامعة الأزهر – غزة.

3. بناي فتيحة. (2008-2009). *السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

4. بودخدخ كريم. (2010). *أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (2009-2011)*، مذكرة ماجستير *في علوم التسيير*. الجزائر: جامعة الجزائر.

5. فوزية غربي. (2007/2008). *الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية*. الجزائر: أطروحة دكتوراه دولية في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
6. القرصو وفاء. (2018-2019). *أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال 1980-2017*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان.
7. كبداني سيدي أحمد. (2012/2013). *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية-أطروحة دكتوراه في الاقتصاد*. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقاسم.
8. ناصر الدين قريبي. (2014). *أثر الصادرات على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-مذكرة نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية*. وهران - الجزائر: جامعة وهران .

❖ **القوانين والمراسم**

1. الجريدة الرسمية 32. (لسنة 1995).
2. الجريدة الرسمية 36. (لسنة 1991).
3. الجريدة الرسمية 38. (لسنة 2001).
4. الجريدة الرسمية عدد 76. (الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2018). 15.
5. الجريدة الرسمية عدد 82. (الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007). المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن قانون المالية لسنة 1985.
6. الجريدة الرسمية عدد 85. (الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004).

❖ **المـــواقـــــع**

1- الموقع الالكتروني للبنك الدولي:**https://data.albankaldawli.org .**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ameziane. M. (2003). *intervention sur "Les transports" Colloque Senat-CFCE L'Algérie.* Algérie: Le chanp des coopérations.
2. Direction de la fixalité et du recouvrement. (2018). (Sous direction du tarif douanier et de d'origine des marchandises), tarif douanier direction générale des douanes, ministére des finances. *douanes Algérennes*.
3. Patrick Joffer .(1986) .*L'expertation dans la turbulence Momdiale* .Paris: Economica.
4. Saouli Mourad, Latrache Ali. (2016). *Maghreb Revieu of Economic and Management, Economic grouth* (Vol. 03). Algerien: determinants in Algeria.